



كلية الشريعة والقانون بأسبوط

حجية خير الواحد فيما تعم به البلوى عند الأصوليين

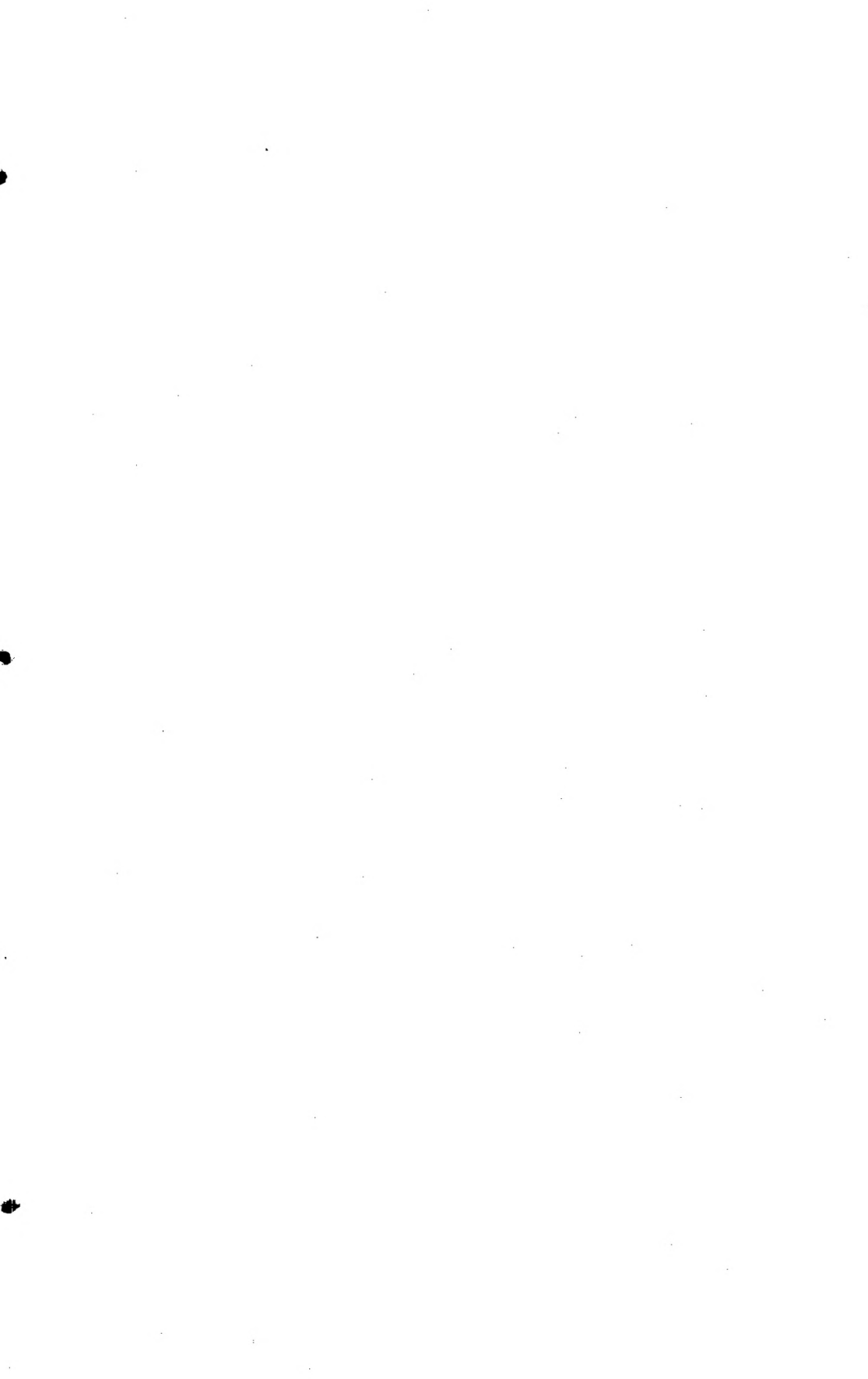
دراسة وتطبيق

إعداد
د. / مدحت مصطفى أحمد

د. / مدحت مصطفى أحمد

مدرس أصول الفقه

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدك اللهم حمد الشاكرين، وأسألك السداد والتوفيق واليقين، وأصلى وأسلم على أحب خلقك إليك من النبيين، سيدنا محمد الهادي الأمين، إمام المجتهدين، المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن سلك طريقته إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن خبر الواحد حجة من حجج الشرع؛ وذلك للنصوص العديدة الواردة في كتاب الله - تعالى - التي تدل على حجية السنة، ووجوب الرجوع إليها في تشريع الأحكام من غير تفرقه بين المنقول منها بطريق التواتر والآحاد.

إلا أنه نظراً لكثرة رواة الحديث، ووجود من يوثق في روايته ومن لا يوثق في روايته: نجد أن أئمة المذاهب الفقهية المعروفة القائلين بوجوب العمل بخبر الواحد لم يقبلوا العمل به إلا بقيود وشروط،

هذه الشروط منها ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف

فيه.

والذي يهمنا هنا من هذه الشروط المختلف فيها: ما ذكره عامة الحنفية، وهو: ألا يكون الحديث وارداً في أمر يتكرر وقوعه أمام الناس ويحتاج الكثير إلى معرفة حكمه.

وهو ما يعبر عنه في كتب الأصول بما تعم به البلوى.

أى الأمر الذى يكثر وقوعه أمام الناس ويشتهر، مثل نقض الوضوء بمس الذكر، ورفع اليدين فى الصلاة عند الركوع والرفع منه.

حيث نجد على سبيل المثال أن الحنفية لم يعملوا بحديث نقض الوضوء بمس الذكر، ولا بحديث رفع اليدين عند الركوع فى الصلاة، ويقولون: إن الأحاديث الواردة فى هذا خبر واحد فيما تعم به البلوى؛ لأن مس الذكر ورفع اليدين عند الركوع فى الصلاة من الأمور التى يكثر وقوعها، والحكم فيها يحتاج إليه الكل حاجة متأكدة، وما تعم الحاجة إليه ينبغى أن يكثر ناقلوه ويتواتر؛ لعموم الحاجة إليه، فإذا لم يتواتر فهو باطل.

ولكن الناظر فى أصول غير الحنفية: يجد أن الحنفية قد أخذ عليهم قولهم بخبر الواحد فى أمور تعم بها البلوى، حيث أثبتوا الوضوء من القهقهة والحجامة والفصادة باخبار آحاد، مع أن هذه الأمور مما تعم بها البلوى، وكذلك الوضوء من القئ والرعاف ونحو ذلك.

لذا ينبغى بيان ضابط عموم البلوى هذا، وتحقيق مذهب الحنفية فى ذلك، خاصة وأن مجموع الأصوليين والفقهاء غالباً ما يذكرون فروعاً فقهية ويشيرون إلى أنها مما تعم به البلوى، دون تحديد لماهيته، أو إشارة إلى ضوابطه.

لكل هذا كان موضوع خبر الواحد فيما تعم به البلوى من الموضوعات الجديرة بالبحث والاهتمام: من أجل بيان الأقوال، والأدلة، والمناقشة، والترجيح، وتطبيق خلاف الأصوليين فى

حجية خبر الواحد على بعض فروع الفقه الإسلامى؛ لبيان أثر هذا الخلاف فى اختلاف الفقهاء فى أحكام تلك الفروع. هذا، وقد خططت لبحثى هذا، فجعلته فى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة: ففى بيان خطة البحث وأهميته.
وأما المبحث الأول: ففى تعريف خبر الواحد.
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فى تعريف الخبر لغة.
المطلب الثانى: فى تعريف الواحد لغة.

المطلب الثالث: فى تعريف خبر الواحد اصطلاحاً.
وأما المبحث الثانى: فقد عقدته لبيان حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فى بيان ضابط عموم البلوى.
المطلب الثانى: فى أقوال العلماء، وتحقيق مذهب الحنفية.
المطلب الثالث: فى الأدلة.

وأما المبحث الثالث: ففى تطبيقات فقهية لبيان أثر الخلاف فى حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى فى اختلاف الفقهاء.
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: نقض الوضوء بمس الذكر.
المطلب الثانى: الجهر بالبسملة فى قراءة الفاتحة فى الصلاة.

المطلب الثالث: رفع اليدين عند الركوع والرفع منه
المطلب الرابع: ثبوت رؤية هلال رمضان بشهادة الواحد.

المطلب الخامس: ثبوت خيار المجلس في عقد البيع.
أما الخاتمة: فقد بينت فيها أهم ما استبان لي من هذا البحث.
هذا، والناظر في بحثي يرى صدق قولي، فإن يكن صواباً
فمن الله، وإن كانت الأخرى فمني ومن الشيطان، والله ورسوله
منه بريئان.

د/ مدحت مصطفى أحمد

المبحث الأول

فى تعريف خبر الواحد لغة واصطلاحاً

خبر الواحد مركب إضافى من كلمتين: "خبر" و "واحد" وتعريفه يستدعى أن نعرف كلاً من خبر وواحد؛ لأن المركب الإضافى لابد فيه من معرفة المضاف والمضاف إليه، إذ كل كلمة تدل على معناها.

هذا قبل أن يجعل علماً ولقباً.

أما إذا جعل علماً ولقباً، فيكون مفرداً لا يدل جزؤه على جزء معناه، فكلمة "خبر" وحدها لا تدل على شئ، كما أن كلمة "الواحد" وحدها لا تدل على شئ، وإنما الذى يدل على المعنى المقصود هو مجموع الكلمتين.

وعليه: فإن هذا المبحث فيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: فى تعريف الخبر لغة.

المطلب الثانى: فى تعريف الواحد لغة.

المطلب الثالث: فى تعريف خبر الواحد اصطلاحاً.

المطلب الأول

فى تعريف الخبر لغة

الخبر فى اللغة: النبأ، وجمع الخبر أخبار، وجمع الجمع أخبارير، وهو مشتق من الخبر، وهى الأرض الرخوة، لأن الخبر يثير الفائدة، كما أن الأرض الخبر تثير الغبار إذا قرعها الحافر ونحوه^(١).

وللخبر صيغة موضوعة فى اللغة تدل عليه، وهى قوله: "زيد فى الدار" و"زيد قائم"؛ وذلك لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى أربعة أقسام: أمر، ونهى، وخبر، واستخبار.

وقالت المعتزلة: لا صيغة للخبر؛ لأن صيغة الخبر قد ترد ولا تكون خبراً: بأن ترد من النائم والساهى، وقد ترد وتكون أمراً، مثل: قوله تعالى: والوالدات يرضعن اولادهن^(٢) وإنما يدل اللفظ عليه بقرينة، وهى قصد المخبر إلى الإخبار^(٣) هذا، وقد بين الآمدى^(٤) فى الأحكام ما يطلق عليه الخبر، فقال: أما حقيقة الخبر: فأعلم أولاً أن أسم الخبر قد يطلق على

(١) راجع: لسان العرب لابن منظور ١٠٩٠/٢، المصباح المنير للفيومي ١٦٢/١، مختار الصحاح لآبى بكر الرازى ص ١٦٨.

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٣) راجع المعتمد لأبى الحسين البصرى ٧٣/٢، بذل النظر للاسمندى ص ٣٦٨، شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٣٤٨.

(٤) هو أبو الحسن على ابن أبى على ابن محمد الآمدى، من مؤلفاته منتهى السؤل، وأبكار الأنكار، والأحكام فى أصول الأحكام، توفى سنة ٦٣١هـ راجع شذرات الذهب ١٤٤/٥، الفتح المبين للمراغى ٧٥/٢.

الإشارات الحالية والدلائل المعنوية، كما في قولهم: عيناك تخبر
بكذا والغراب يخبر بكذا،
ومنه قول الشاعر^(١):

وكم لظلام الليل عندك من يد تخبر أن المائوية تكذب^(٢)
وقد يطلق على قول مخصوص، لكنه مجاز في الأول
وحقيقة في الثاني؛ بدليل تبادره إلى الفهم من إطلاق لفظ الخبر
لأن من وصف غيره بأنه أخبر بكذا لم يسبق إلى فهم السامع إلا
القول^(٣).

والغالب إنما هو اشتهار استعمال اللفظ في حقيقته دون
مجاهره.

ثم القول المخصوص^(٤) قد يطلق على الصيغة، كقول
القاتل: قام زيد، وقعد عمرو^(٥)، وقد يطلق على المعنى القائم
بالنفس المعبر عنه بالصيغة^(٦).

(١) وهو: أبو الطيب المتنبى: أحمد بن الحسن الجعفي الكندي، الشاعر المعروف
بالمتنبى، توفي سنة ٣٥٤هـ.

وفيات الأعيان ١٠٢/١، حسن المحاضرة للسيوطي ٥٦٠/١.

(٢) راجع: ديوان المتنبى ١٧٦/١، وما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام للأمدى
٢/٢.

(٣) راجع: المحصول للإمام الرازي ١٠٥/٢، المعتمد لأبي الحسين البصري ٧٣/٢
بذل النظر للأسمندى ص ٣٦٨، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٢.

(٤) أي الخبر هنا، الذي هو نوع مخصوص من القول.

(٥) ويكون قسماً من الكلام اللساني.

(٦) ويكون قسماً من الكلام النفساني.

قال الآمدى : والأشبه^(١) أنه -أى الخبر- فى اللغة حقيقة فى الصيغة لتبادرها إلى الفهم من إطلاق لفظ الخبر^(٢).

المطلب الثانى

فى تعريف الواحد لغة

الواحد: هو المتفرد، ولذا قال علماء اللغة: الأحد بمعنى الواحد وهو يرادف الأحد فى موضعين:
الموضع الأول: الأحد والواحد اسمان لله -تعالى-
فيقال هو الواحد، وهو الأحد، غير أن اسم الأحد خاص بالله عز وجل، فلا يجوز أن ينعت به سواه تبارك وتعالى.
والواحد: يجوز أن ينعت به غير الله -تعالى- فتقول: هذا شئ واحد، ورجل واحد، ولا يجوز أن نقول: شئ أحد، ورجل أحد.

الموضع الثانى: أسماء العدد،

فيقال: أحد وعشرون، وواحد وعشرون.
غير أن الواحد يستعمل فى الإثبات، فتقول: فى البيت واحد أو جاء واحد.
والأحد يستعمل بعد النفى ولا يستعمل مع الإثبات، فتقول: ما جئنى أحد، أو لا أحد^(٣).

(١) قوله والأشبه: إشارة إلى أن إطلاق القول: "بأن التبادر إلى الفهم من لفظ الخبر حقيقة فى القول المخصوص، وأنه علامة الحقيقة" ليس بمسلم به،
فقد قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى: بأن مطلق التبادر ليس علامة الحقيقة، بل علامتها التبادر الحاصل بالصيغة وإلا لا تنقضى بالحاصل بكثرة الاستعمال؛ لأنه وجد فى المجاز مع أنه ليس بحقيقة.

حاشية البنانى على شرح المحلى على جمع الجوامع ١٠٥/٢، بحوث فى السنة المطهرة للأستاذ الدكتور/ محمد محمود فرغلى ٨٠٧/٢.

(٢) الأحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٣/٢/٢ وراجع المستصطفى للغزالي ١/١٣٢،
العدة لأبى يعلى ٣/٨٤٠، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢/٢٩٧، شرح تنقيح الفصول للقرافى ٣٤٨.

(٣) راجع: لسان العرب ١/ ٣٥ ، مختار الصحاح ص ٧ ، ٧١٢ المصباح المنير ٦٥٠/١.

المطلب الثالث

في تعريف خبر الواحد اصطلاحاً

يرى جمهور العلماء، أن السنة تنقسم بإعتبار رواها إلى قسمين:

سنة متواترة، وأحادية،

وقد تبع الجمهور في هذا التقسيم من الحنفية. الجصاص وآخرون.

أما جمهور الحنفية: فيرون تقسيم السنة إلى ثلاثة أقسام: سنة متواترة، وسنة مشهورة، وسنة أحادية.

لذا وجب أن نعرف خبر الأحاد على رأى الجمهور، كما نعرفه على رأى غير الجمهور، لنرى اتجاه كل في ذلك، فنقول: بناء على مذهب الجمهور:

عرفه الأمدى في الإحكام بقوله: خبر الأحاد: ما كان من الأخبار غير منته إلى حد التواتر^(١).

وعرفه ابن الحاجب^(٢) في مختصره بقوله:

خبر الواحد ما لم ينته إلى التواتر^(٣).

(١) راجع: الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٣١/٢.

(٢) هو العلامة جمال الدين أبو عمرو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الإنساني، من مؤلفاته: منتهى السؤل والأمل، الكفاية في النحو، مختصر المنتهى، توفي سنة ٦٤٦هـ...

بغية الوعاة لليسوطى ١٣٤/٢، شجرة النور الزكية ص ١٦٧.

(٣) راجع: مختصر المنتهى بشرح المعتمد لابن الحاجب ٥٥/٢.

وعرفه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي^(١) في اللمع بقوله:
وأعلم أن خبر الواحد ما انحط عن حد التواتر^(٢).
وعرفه القرافي^(٣) في شرح تنقيح الفصول بقوله: هو خبر
العدل الواحد أو العدول المفيد للظن^(٤).
وعرفه الغزالي^(٥) في المستصفى بقوله: اعلم أنا نريد
بخبر الواحد في هذا المقام ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر
المفيد للعلم، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلاً فهو خبر
الواحد^(٦).
وعرفه ابن السبكي^(٧) في جمع الجوامع بقوله: فخير
الواحد هو ما لم ينته إلى التواتر^(٨).

(١) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي، من مؤلفاته المهذب، المع، التبصرة،
توفي سنة ٤٧٦ هـ. راجع شذرات الذهب ٣/٣٤٩، وفيات الأعيان ١/٩.

(٢) راجع: اللمع للشيرازي ص ٤٠.

(٣) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله القرافي، له
مؤلفات عديدة منها: تنقيح الفصول في اختصار المحصول، الذخيرة، الخصائص في
اللغة، توفي سنة ٦٨٤ هـ. راجع الفتح المبين ٨٦/٢.

(٤) راجع: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥٦.

(٥) هو الإمام محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الغزالي، حجة الإسلام، رحل إلى
بغداد وإلى الشام ومصر ثم إلى ضوس حتى توفي بها في سنة ٥٠٥ هـ. راجع طبقات
السبكي ١٩١/٧.

(٦) راجع: المستصفى للإمام الغزالي ١٤٥/١.

(٧) هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن
موسى السبكي، من مؤلفاته الأشباه والنظائر في الفروع الفقهية، جمع الجوامع في
أصول الفقه، توفي سنة ٤٧١ هـ. راجع البداية والنهاية ٢٩٥/١٤، حسن المحاضرة ١/
١٤٨.

(٨) راجع: جمع الجوامع بشرح المحلى ١٢٩/٢.

فهذه التعريفات وإن اختلفت عباراتها إلا أن معناها واحد، وهو أن خبر الواحد: هو الخبر الذى لم تبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ خبر التواتر، سواء كان المخبر به واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة إلى غير ذلك من الأعداد التى لا تشعر بأن الخبر قد دخل فى حد التواتر، وهو يشمل المشهور والمستفيض وغيرهما، فالكل يطلق عليه خبر واحد^(١).

أما الذين يقسمون السنة إلى ثلاثة أقسام، وهم جمهور الحنفية: فإنهم يعرفون خبر الواحد، بأنه: كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً لا عبرة للعدد فيه بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر^(٢).

فقوله "هو كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان، رد لمن فرق، وقال: يقبل خبر الاثنين دون الواحد، ومن قال: يقبل خبر الأربعة دون ما سواها، بأن الكل سواء.

وقوله: "لا عبرة للعدد فيه" يعنى لا يخرج عن كونه خبر واحد حكماً وإن كان الخبر متعدد بعد أن لم يبلغ درجة التواتر^(٣).

ومن ثم فهم يثبتون الوساطة بين التواتر والآحاد.

ووجه الحصر عندهم: أن الخبر إن رواه جماعة لا يتصور اتفاقهم على الكذب فى العصور الثلاثة الأولى فهو متواتر،

(١) راجع: بحوث فى السنة المطهرة للأستاذ الدكتور/ محمد محمود فرغلى ص ١٤.

(٢) راجع: أصول البزدوى بهامش كشف الأسرار للبخارى ٣٧٠/٢.

(٣) راجع: كشف الأسرار للبخارى ٣٧٠/٢، شرح المنار وحواشيه ص ٦٢٠، فتح

الغفار لابن نجيم ٧٨/٢.

وإن كان آحاداً في عصر الصحابة - بأن كان رواية واحد أو اثنين أو عدد غير بالغ حد التواتر - ثم رواه عنهم عدد يبلغ حد التواتر في العصر الثاني والثالث فهذا هو المشهور عندهم، وإن لم يكن هذا ولا ذاك فيكون آحاداً. وعلى هذا فإن خبر الواحد عند الحنفية: هو ما يرويه ما دون المشهور والمتواتر، فيصدق بالواحد وبالاثنين وبالثلاثة، عند من يرى المشهور أكثر من ثلاثة. أما من يرى أنه ثلاثة فأكثر فيكون الآحاد ما رواه واحد أو اثنين^(١).

(١) راجع: كشف الأسرار للبخاري ٣٧٠/٢، بحوث في السنة المطهرة للأستاذ الدكتور / محمد محمود فرغلي ص ١٦.

المبحث الثاني

حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : فى بيان ضابط عموم البلوى

المطلب الثانى: فى أقوال العلماء ، وتحقيق مذهب الحنفية.

المطلب الثالث: فى الأدلة

المطلب الأول

بيان ضابط عموم البلوى

الأمر إذا عمت به البلوى، فإن للشارع فيه نظراً ينبنى على شدة الحاجة إليه، أو مشقة التحرز منه^(١)، حتى إنهم قالوا:

- (١) باستقراء الأسباب الشرعية للتخفيف يجد المتأمل مردّها إلى ثمانية أشياء هى:
- الحاجة، والسفر، والمرض، والنسيان، والخطأ، والجهل، والإكراه، وعموم البلوى.
 - فالحاجة سبب للتخفيف عامة - كما لو تعلقت بمصالح عموم العباد، مثل ورود النص بإباحه بعض العقود استثناء من القواعد العامة وعلى خلاف القياس، كالإجارة والسلم والوصية - أو خاصة: كتحريم اقتناء الكلب إكلاً صيد أو زرع وكإباحة لبس الحرير لمرض كالحرّ أو الحكة وكاتخاذ سن الذهب عند الحاجة.
 - والسفر: سبب للتخفيف، إذ رخص فى المسح على الخف ثلاثة أيام بلياليها، وفى قصر الرباعية المفروضة، وفى الجمع تقديم وتأخيراً، وفى الفطر فى رمضان.
 - والمرض: سبب للتخفيف؛ إذ رخص للمريض مرضاً يستدعى التخفيف التيمم عند الحاجة، وفى الإتيان بما يستطيع من القيام أو القعود أو الاضطجاع فى إقامة الصلاة، ويجوز له التخلف عن الجمعة والجماعة، ويرخص له فى الفطر فى رمضان.
 - والنسيان: سبب لعدم المؤاخذه شرعاً فيما بين العبد وربّه ولا يعتبر النسيان عذراً فى حقوق العباد؛ لأنها مبنية على المشاحة والمقاضاة، فلو ألتف مال غيره نسياناً وجب عليه الضمان
 - والخطأ: تسقط به المؤاخذه شرعاً "وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم" الأحزاب*٥.

إن ما عمت بليته خفت قضيته، وإذا ضاق الأمر اتسع^(١).
ولكن ما المراد بعموم البلوى؟ وما الضابط فيها حتى
تصلح عذراً؟

نقول: المقصود بعموم البلوى: شيوع البلاء بحيث
يصعب على المرء التخلص منه أو الابتعاد عنه^(٢).
أو هو ما تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال وينتشر وقوعه
بحيث يعسر الاستغناء عنه، ويعسر الاحتراز منه إلا بمشقة
زائدة^(٣).

حيث قال شمس الأئمة السرخسي^(٤): ويحتاج الخاص

بخلاف الخطأ في حقوق العباد فإنه مؤاخذ عليه، كما لو قاد سيارة غيره فأصابها
تلف بسببه من حادث أو غيره فعليه ضمان ما أتلفه سواء كان خطأ أم عمداً.
- والجهل: سبب من أسباب التخفيف والتيسير، فمن شروط التكليف علم المكلف
بطلب الشارع للفعل.
- والإكراه: الإكراه المعدم للإرادة، أو المفسد لها عند بعض العلماء، تسقط به
المؤاخذة.
- وعموم البلوى: من أسباب التخفيف..... على ما نبينه إن شاء الله
تعالى.

راجع: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية د/ صالح بن عبد الله بن حميد ص ١٦٧ -
٢٧٠، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية د/ يعقوب عبد الوهاب الباحسين ص ٤٣٥ -
٤٣٧.

(١) راجع: الأئباه والنظائر للسيوطي ص ٧٨، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية د/
صالح بن عبد الله بن حميد ص ٢٣٢.

(٢) راجع: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية د/ يعقوب عبد الوهاب الباحسين
ص ٤٣٥ - ٤٣٧.

(٣) راجع: المرجع السابقة.

(٤) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الأئمة السرخسي، من مؤلفاته: المبسوط في
الفقه الحنفي، شرح الجامع الكبير، وشرح السير الكبير، أصول السرخسي في-

والعام إلى معرفته^(١).

وقال بدر الدين الزركشى^(٢) فى البحر المحيط نقلاً عن الشيخ أبى حامد الاسفرايينى^(٣) فى تعليقه، ومعنى قولنا : نعم بهم البلوى: أن كل أحد يحتاج إلى معرفته. وقال صاحب الواضح معناه أن يكون مشتركاً غير خاص^(٤).

ولو أردنا إيجاد ضابط لهذا الأصل من خلال هذا التعريف، فإننا نلمسه فى أمرين أو أحد أمرين: الأمر الأول: نزارة الشئ وقلته.

فقد تأتى مشقة الاحتراز عن الشئ من قلته، ومن هنا كان ما قرره الفقهاء: من صحة الصلاة مع النجاسة المعفو عنها، كالدّم والقروح والدمامل ودم البراغيث والصدید وطین الشوارع، وما يصيب الحب فى الدوس من روث البقر وبوله، وبول ترشش على الثوب قدر رؤس الإبر.

- الأصول، توفى سنة ٤٨٣هـ. راجع الفوائد البهية ص ١٥٨، ١٥٩، الفتح المبين ٢٦٤/١، الأعلام للزركلى ٥/ ٢٠٨.
(١) راجع أصول السرخسى ٣٦٨/١.

(٢) هو محمد بن بهادر بن عبدالله بدر الدين الزركشى، من مؤلفاته: البحر المحيط، سلاسل الذهب، توفى سنة ٧٩٤هـ، راجع الأعلام للزركلى ٦/ ٢٨٦، حسن المحاضرة ٤٣٧/١.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرايينى، من مؤلفاته: شرح المزنى، تعليقه فى أصول الفقه، البستان، توفى سنة ٤٠٦هـ. راجع وفيات الأعيان ١/ ٧٢، ٧٣، معجم المؤلفين ٦٢/٢.

(٤) راجع البحر المحيط ٢٥٨/٢.

حيث قال ابن حزم^(١): - مقررأ لهذا المبدء - وونيم
الذباب والبراغيث وبول الخفاش إن كان لا يمكن التحفظ منه،
وكان فى غسله حرج وعسر لم يلزم من غسله إلا مالا "حرج
فيه ولا عسر"^(٢).

وفى الشرح الصغير: ويعفى عن كل ما يعسر الاحتراز
عنه من النجاسات بالنسبة للصلاة ودخول المسجد لا بالنسبة
للطعام والشراب، وذلك كسلس البول، وثوب المرضع.
قالوا: سواء كانت أما أو غيرها إذا كانت تجتهد فى درء
النجاسة عنها حال نزولها بخلاف المفردة.
ويدخل فى ذلك الجزار والكناف والطبيب الذى يزاول
الجروح^(٣).

وقال الحنابلة: ويعفى عن يسير دم وما تولد منه من قيح
وصديد وماء قروح فى غير مائع ومطعوم؛ لأن الإنسان غالباً
لا يسلم منه.

قالوا: وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين ومن
بعدهم، ولأنه يشق الإحتراز منه فعفى عن يسيره كأثر
الاستجمار^(٤).

(١) هو على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن يزيد الفارسى،
كان شافعى المذهب، ثم أنتقل إلى مذهب أهل الظاهر، من مؤلفاته المحلى، الإحكام
فى أصول الأحكام، توفى سنة ٤٥٦ هـ، راجع الأعلام ٩٥/٥، تذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣.

(٢) راجع: المحلى لابن حزم ١/١٩١.

(٣) راجع: الشرح الصغير ١/٧٢، ٧٣.

(٤) راجع: كشف القناع ١/٢١٨، ٢١٩.

وفى بداية المبتدى: وإذا أصاب الثوب من الروث أو أخثاء البقر أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه عند أبي حنيفة^(١) - رحمه الله - وقالوا يجزئه حتى يفحش.

قال صاحب الهداية^(٢) لأن فيه ضرورة وهي مؤثرة فى التخفيف^(٣).

وعن محمد^(٤) - رحمه الله - أنه لما دخل الرى ورأى البلوى: أفتى بأن الكثير الفاحش لا يمنع أيضاً وقاسوا عليه طين بخارى^(٥).

وفى البداية أيضاً: فإن انتضح عليه البول مثل رأس الإبر فذلك ليس بشئ - لأنه لا يستطاع الامتناع عنه^(٦).

الثانى: كثرة الشئ وشيوعه مما يؤدى إلى تعذر اجتنابه^(٧).
كما أن عموم الابتلاء ومشقة التحرز قد تكون نابعة من تفاهة الشئ ونزارته، كذلك قد يكون لكثرتة وشيوعه، فيشق الاحتراز عنه ويعم الابتلاء به.

(١) هو النعمان بن ثابت بن زوطى الفارسى، إليه ينسب المذهب الحنفى، توفى سنة ١٥٠هـ، راجع: العبر فى خبر من غير ٣١٤/١، سير أعلام النبلاء ٣٩٠/٦.

(٢) هو شيخ الإسلام برهان الدين على بن أبى بكر المرغينانى، من مؤلفاته مجموع النوازل، الهداية، المنتقى، توفى سنة ٥٩٣هـ. راجع الفوائد البهية فى تراجم الحنفية، ص ١٤١.

(٣) راجع: الهداية شرح بداية المبتدى للمرغينانى ٣٦/١، ٣٧.

(٤) هو محمد بن الحسن بن واقد أبو عبد الله الشيبانى، من مؤلفاته: الجامع الكبير والجامع الصغير والمبسوط. توفى سنة ١٨٩هـ. راجع: الفوائد البهية ١٦٣، شذرات الذهب ٣٢٢/١.

(٥) راجع: الهداية شرح بداية المبتدى ٣٦/١، ٣٧.

(٦) راجع: المرجع السابق.

(٧) راجع: رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية د/ صالح بن عبد الله بن حميد ص ٢٧٤.

ويشهد لذلك:

- ماروى عن كبشة^(١) بنت كعب ابن مالك، وكانت تحت ابن أبى قتادة^(٢).

- أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت منه، قالت كبشة: فرأى أنظر: فقال: أتعجبين يا ابنة أخى؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إنها ليست بنجسه، إنها من الطوافين عليكم والطوافات^(٣).

وعن عائشة^(٤) - رضى الله عنها - عن النبى - ﷺ - أنه كان يصغى (يميل) إلى الهرة الإناء حتى تشرب، ثم يتوضأ بفضلها^(٥).

قيل: وفى ذلك غاية الحكمة والمصلحة، فإنها لو جاءت بنجاستها لكان فيه أعظم الحرج والمشقة على الأمة لكثرة طوافانها على الناس ليلاً ونهاراً وعلى فرشهم وثيابهم وأطعمتهم، كما أشار إليه النبى - ﷺ - فى الحديث.

(١) هى كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارى، زوج عبد الله بن أبى قتادة، قال ابن حبان: لها صحبه. راجع: الأصابة ١٠٦/١٣ - ١٠٧.

(٢) هو قتادة أبو الخطاب بن دعامة بن قتادة بن عبد العزيز، روى عن أنس بن مالك، توفى سنة ١١٧هـ. راجع تهذيب التهذيب ٣٥١/٨، شذرات الذهب ١٥٣/١.

(٣) راجع: المرطأ ٢٢/١، ٢٣، سنن أبى داود ٢٠، ١٩/١، سنن ابن ماجه ١٣١/١.

(٤) هى أم المؤمنين : عائشة بنت أبى بكر الصديق ، زوج النبى - صلى الله عليه وسلم - ، توفيت سنة ٥٧هـ ، راجع العبر فى خبر من غبر ٦٢/١، تذكرة الحفاظ ٢٧/١.

(٥) راجع: سنن أبى داود ١٩/١، نصب الرأية للزيملى ١٣٣/١.

أما من يرى نجاستها فإنه يرى أنه خفف فيها، بعموم البلوى ومشقة الاحتراز منها^(١).

- خرج عمر بن الخطاب^(٢) وعمر بن العاص^(٣) - ﷺ - في ركب حتى وردا حوضاً فسأل عمرو بن العاص صاحب الحوض، وقال: يا صاحب الحوض: هل ترد حوضك السباع؟ فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا نخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا.

قال الباجي^(٤): وفيه أن ورودها لم يعتبر؛ لأن ما لا يمكن الاحتراز عنه فمعفو عنه^(٥).

قال ابن عبد البر^(٦): وقالوا إنما نهى عمر صاحب الحوض عن الخبر؛ لأنه لو أخبر بوردها وولوجها ضاق عليه^(٧).

(١) راجع: أعلام الموقعين ١٧٢/٢، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ١/١٣١.

(٢) هو الصحابي الجليل أبو حفص عمر بن الخطاب، أول من لقب بأبى المؤمنين، أسشهد سنة ٢٣هـ. راجع الفتح المبين ١/٤٩، تذكرة الحفاظ ١/٥.

(٣) هو عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، فاتح مصر، وأحد عظماء العرب، أسلم في هدنة الحديبية، توفي في القاهرة سنة ٤٣هـ. راجع: الأعلام ٥/٧٩.

(٤) هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق أبو الوليد الباجي القرطبي، من مؤلفاته إحكام التصول في إحكام الأصول، شرح المدونة، توفي سنة ٤٧٤هـ. راجع: معجم المؤلفين ٤/٢٦١، وفيات الأعيان ٢/٤٠٨.

(٥) راجع: الموطأ مع الباجي ١/٦٢.

(٦) هو أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي القرطبي، من مؤلفاته: التمهيد لما فيه الموطأ من المعاني والأساليب، الإستيعاب في معرفة الأصحاب، الاستذكار، توفي سنة ٤٦٣هـ، راجع: الإعلام ٩/٣١٧، شجر النور الذكية ص ١١٩.

(٧) راجع: الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأنصار ٢/١٢٥، ١٢٦.

وقال الإمام الغزالي في الإحياء: ومن تأمل أحوال الدباغين والقصارين والصباغين: علم أن الغالب عليهم النجاسة، وأن الطهارة في تلك الثياب محال أو نادر.

بل نقول: نعلم إنهم كانوا يأكلون خبز البر والشعير ولا يغسلونه، مع أنه يداس بالبقر والحيوانات، وهي تبول عليه وتروث وقلما يخلص منها.

وكانوا يركبون الدواب وهي تعرق وما كانوا يغسلون ظهورها مع كثرة تمرغها في النجاسات...، وما كانوا يحترزون عن شيء من ذلك.

وكانوا يمشون حفاة في الطرق وبالنعال، ويصلون معها، ويجلسون على التراب، ويمشون في الطين من غير حاجة، وكانوا لا يمشون في البول والعذرة ولا يجلسون عليها ويستزهن منه.

ومتى تسلم الشوارع من النجاسات مع كثرة الكلاب وأبوالها وكثرة الدواب وأرواثها، ولا ينبغي أن تظن أن الأعصار أو الأمصار تختلف في مثل هذا حتى يظن أن الشوارع كانت تغسل في عصرهم، أو كانت تحرس من الدواب، هيهات، فذلك معلوم استحالة بالعادة قطعاً^(١).

هذا، ما تيسر تدوينه في مجال ضابط عموم البلوى. والمراد هنا: هو بيان مدى حجية خبر الواحد إذا ورد في أمر يتكرر وقوعه أمام الناس ويحتاج الكثير إلى معرفة حكمه،

(١) راجع: إحياء علوم الدين للغزالي ١٠٦/٢.

سواء أكانت التكرار راجعاً نزاره الشئ وقلته أما إلى كثرته وشيوعه، كما فيما تقدم وفي نقض الوضوء بمس الذكر، ورفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه، والجهر بالبسملة، فإنه مما تعم به البلوى، فحقه الأشتهار^(١).

وهو ما سوف نبينه في المطلب الثاني - إن شاء الله.

المطلب الثاني

أقوال العلماء

اختلف العلماء في حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى

على قولين:

القول الأول:

يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى إذا صح سنده، وهو مذهب عامة الأصوليين، والشافعي^(٢)، وجميع أصحاب الحديث.

القول الثاني:

لا يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى، إلا إذا اشتهر أو تلقته الأمة بالقبول، وهو مذهب عامة الحنفية، منهم الكرخي^(٣).

(١) راجع: البحر المحيط ٢٥٧/١، ٢٥٨.

(٢) هو محمد بن أدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب، صاحب المذهب المعروف، توفي سنة ٢٠٤هـ. راجع: العبر ٢٦٩/١، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧١.

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم أبو الحسين الكرخي، توفي سنة ٣٤٠هـ. راجع: تاج التراجم ص ١٣٩، طبقات الأصوليين ١٩٧/١.

وحكى عن ابن خويز منداد^(١)، وأبى عبد الله البصرى، وابن سريج^(٢)،^(٣).

وماك نصوصهم التى توضح ذلك، ومنها يمكن تحقيق مذهب عامة الحنفية.

قال الغزالى: خبر الواحد فيما نعم به البلوى مقبول، خلافاً للكرخى وبعض أصحاب رأى^(٤).

وقال الإمام الرازى^(٥): خبر الواحد إما أن يقتضى علماً أو عملاً: فإن اقتضى علماً فإما أن يكون فى الأدلة القاطعة ما يدل عليه، أو لا يكون فإن كان الأول جاز قوله.

وإن كان الثانى وجب رده، سواء اقتضى مع العلم عملاً، أو لم يقتضه.

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد، له كتاب كبير فى الخلاف، وكتاب فى أصول الفقه. راجع: الديباج المذهب لأبن فرحون ص ٢٦٨، شجر النور الذكية ص ١٠٣.

(٢) هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، من كبار فقهاء الشافعية توفى سنة ٣٠٦ هـ. راجع وفيات الفتح المبين ١/١٦٥، وفيات الأعيان ٢/٤٠٨.

(٣) راجع: المستصفي للغزالي ١/١٧١، المحصول للرازي ٢/٢١٦، المعتمد ١/١٦٨، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٢/١٦٠، اللمع فى أصول الفقه للشيرازى ص ٤٠، مختصر ابن الحاجب ٢/٧٢، البحر المحيط للزركشى ٢/٢٥٧، شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٣٧٢، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢/٣٦٧، مفتاح الوصول لابن التلمسانى ص ١٣، كشف الاسرار للبخارى ٣/١٧، أصول السرخسى ١/٣٦٩، الوجيز فى أصول الفقه للكراماسى ص ١٤٧، بذل النظر للأسمندى ص ٤٧٤، تخرىج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٤، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٦، أصول الفقه د/ زكى الدين شعبان ص ٦٢.

(٤) راجع: المستصفي للغزالي ١/١٧١.

(٥) هو محمد بن عمر بن حسين أبو عبد الله فخر الدين الرازى، من كبار فقهاء الشافعية، ومتمكلى أهل السنة توفى سنة ٦٠٦ هـ. راجع: وفيات الأعيان ٤/٢٤٨.

فأما إذا اقتضى عملاً، وكان البلوى به عاماً، فعندنا لا يجب رده، وعند الحنفية: يجب رده^(١).

وقال الأمدى: خبر الواحد إذا ورد موجبا للعمل فيما تعم به البلوى، مقبول عند الأكثرين، خلافاً للكرخي وبعض أصحاب أبي حنيفة^(٢).

وقال الإمام الشيرازي: ويجب العمل به فيما تعم به البلوى وفيما لا تعم، وقال أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله - لا يجوز العمل به فيما تعم به البلوى^(٣).

وقال ابن الحاجب: خبر الواحد فيما تعم به البلوى مقبول عند الأكثر، خلافاً لبعض الحنفية^(٤).

وقال الإمام بدر الدين الزركشى^(٥): ولا يضره كونه مما تعم به البلوى، خلافاً لأكثر الحنفية، وأبى عبد الله البصرى^(٦).

وقال الكيا البصرى^(٧): والحق في هذه المسألة أن الأخبار

على قسمين:

أحدهما: يلزم الكافة علمه، فذلك يجب ظهوره لا محالة.

(١) راجع: المحصول للرازي ٢/٢١٦، ٢١٧.

(٢) راجع: الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٢/١٦٠.

(٣) راجع: اللمع في أصول الفقه للشيرازي ص ٤٠.

(٤) راجع: مختصر ابن الحاجب ٢/٧٢.

(٥) هو محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين الزركشى، من مؤلفاته: البحر المحيط، سلاسل الذهب، توفي سنة ٧٩٤ هـ. راجع: الاعلام ٦/٢٨٦، الفتح المبين ٢/٢٠٩.

(٦) راجع: البحر المحيط للزركشى ٢/٢٥٧.

(٧) هو أبو الحسن الطبري على بن محمد بن علي الملقب بعماد الدين، تتلمذ على إمام الحرمين، توفي سنة ٥٠٤ هـ. راجع: الفتح المبين ٦/٦، وفيات الأعيان ٢/٤٤٨.

الثانى: ما يلزم أفراد الناس من العلماء العلم به دون العامة، والعامة كلفوا العمل به دون العلم، أو لم يكلفوا بأسرهم العمل به، نحو ما يرجع العوام فيه إلى العلماء من الحوادث فى إقامة الحد وغيره فيجوز أن تعم به البلوى، ولكن العامى فيه مأمور بالرجوع إلى العالم. وإذا ظهر للعالم لم يجب نقله إليه، وأما إذا كان الخبر عن شئ اشتهر عن رسول الله - ﷺ - على الكرات، كالجهر بالتسمية وكان الناقل متفرداً ففيه خلاف. والأكثر على رده^(١).

وقال الإمام القرافى: وإذا ورد الخبر فى مسألة علمية وليس فى الأدلة القطعية ما يعضده، رد؛ لأن الظن لا يكفى فى القطعيات، وإلا قبل، وإن اقتضى عملاً تعم به البلوى قبل عند المالكية والشافعية، خلافاً للحنفية^(٢).

وقال ابن الهمام^(٣): خبر الواحد فيما تعم به البلوى لا يثبت به وجوب دون إشتهار أو تلقى الأمة بالقبول عند عامة الحنفية، منهم الكرخى^(٤).

وقال الإمام البخارى^(٥): خبر الواحد إذا ورد موجباً للعمل فيما يعم به البلوى لا يقبل عند الشيخ أبى الحسن الكرخى من أصحابنا المتقدمين وهو مختار المتأخرين منهم.

(١) راجع: البحر المحيط للزركشى ٢/٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) راجع: شرح تنقيح الفصول فى اختصار المخصول فى الأصول للقرافى ص ٣٧٢.

(٣) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسى، السكندرى كمال الدين، الشهير بابن الهمام، من مؤلفاته: فتح القدير، التحرير، توفى سنة ٨٦١هـ. راجع الفوائد البهية ص ١٨٠، الفتح المبين ٣/٣٦.

(٤) راجع: التقرير والتحرير على تحرير الإمام الكمال بن الهمام ٢/٢٩٥، ٢٩٦.

(٥) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخارى، من مؤلفاته: شرح المنتخب المسمى بالتحقيق، كشف الأسرار عن أصول البزدوى، توفى سنة ٧٣٠هـ. راجع: الأعلام ٤/١٣، الفوائد البهية ص ٩٤.

وعند عامة الأصوليين: يقبل إذا صح سنده، وهو مذهب الشافعي وجميع أصحاب الحديث^(١).

وقال الكراماستي^(٢): خبر الواحد يوجب الظن ويجب العمل به عند الجمهور سمعاً عند أكثرهم، عقلاً عند أحمد، والقفال، وابن سريج، وأبي الحسين إذا ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حادثه لا تعم بها البلوى فإذا عدم شرط واحد من الشروط الثمانية لوجوب العمل بخبر الواحد لا يقبل^(٣).

وفي الآيات البيّنات: وقالت الحنفية: لا يجب العمل به فيما تعم به البلوى^(٤).

وقال ابن النجار^(٥): ومنعه المالكية إذا خالفه عمل أهل المدينة ومنعه أكثر الحنفية فيما تعم به البلوى^(٦).

وقال الأسمندي^(٧): ذهب أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله - إلى أنه لا يقبل خبر الواحد فيما يعم به البلوى - وإليه ذهب الشيخ أبو الحسن الكرخي - رحمه الله.

(١) راجع: كشف الأسرار للبخاري ١٦/٣.

(٢) هو يوسف بن حسين الكراماستي الرومي، من مؤلفاته البيان في شرح التبيان، الوجيز في أصول الفقه، توفي سنة ٩٠٠هـ، وقيل سنة ٩٠٦هـ. راجع: الفتح المبين ٥٨/٣، معجم المؤلفين ٢٩٤/٣.

(٣) راجع: الوجيز في أصول الفقه للكراماستي ص ١٤٧، ١٤٨.

(٤) راجع: الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٢٩٤/٢.

(٥) هو القاضي تقي الدين أبو البقاء محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الشهير بابن النجار، توفي سنة ٩٧٢هـ.

(٦) راجع: شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣٦٧/٢.

(٧) هو محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين بن حمزة الأسمندي السمرقندي، من مؤلفاته: بذل النظر في الأصول، شرح منظومة النسفي في الخلاف، المعترض والمختلف، توفي سنة ٥٦٣هـ، راجع: الفوائد البهية ص ١٧٦، معجم المؤلفين ١٣٠/١٠.

وجماعة من المتكلمين ذهبوا إلى قبوله - وقيل: هو قول الشافعي^(١).

وقال أبو الحسن البصري^(٢): فإما أن يعم البلوى بما تضمنه أولاً يعم البلوى به، فإن لم يعم البلوى به قبل وإن عم البلوى به، فقد اختلف القائلون بأخبار الآحاد في قبوله، فلم يقبله الشيخ أبو الحسن - رحمه الله^(٣).

وقال ابن التلمساني^(٤) ومن ذلك: اعتراض أصحاب أبي حنيفة، بعدم التواتر فيما تعم به البلوى، فإن مذهبهم: أن التواتر شرط فيما تعم به البلوى^(٥).

وقال الإمام الشوكاني^(٦): ولا يضره كونه مما تعم به البلوى خلافاً للحنفية وأبي عبد الله البصري^(٧).

(١) راجع: بذل النظر في الأصول للأسنندی ص ٤٧٤.

(٢) هو محمد بن علي بن الطوب البصري، أحد أئمة المعتزلة، له تصانيف كثيرة منها: المعتمد في أصول الفقه، شرح في الأصول الخمسة، توفي ببغداد سنة ١١٠هـ. راجع: طبقات الأصوليين ١/ ٢٣٧.

(٣) راجع: المعتمد في أصول الفقه ١٦٨/.

(٤) هو محمد بن أحمد الشريف للتلمساني، من مؤلفاته: مفتاح الوصول في علم الأصول، توفي سنة ٧٧١هـ. راجع: الفتح المبين ١٨٢/٢.

(٥) راجع: مفتاح الوصول في علم الأصول لابن التلمساني ص ١٣.

(٦) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني الصنعائي، من مؤلفاته إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، البدر الطالع، نيل الأوطار، توفي سنة ١٢٥٠هـ. راجع: الأعلام ٧/ ١٩٠، البدر الطالع للشوكاني ٢/ ٢١٤.

(٧) راجع: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ص ٥٦.

تحقيق مذهب الحنفية

سبق أن ذكرنا: أن العلماء اختلفوا في حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى.

ومن خلال النصوص التي سبق ذكرها، يمكن القول:
بأن عامة الحنفية يقولون بعدم حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى، يردونه مطلقاً، سواء كان الخبر يثبت مباحاً، أو مندوباً، أو واجباً، أو حراماً، أو مكروهاً، كما هو واضح من النصوص التي سبق ذكرها، ويكون هذا هو محل النزاع بين الجمهور والحنفية^(١).

إلا أن الكمال بن الهمام: يخصص ذلك بحالة ما إذا كان يثبت وجوباً، فيكون مردوداً عنده، ويمكن قبوله إذا كان يثبت سنة.

قال في التحرير: (خبر الواحد ... لا يثبت به وجوب دون اشتهار أو تلقى الأمة بالقبول عند عامة الحنفية، منهم الكرخي)^(٢).

(١) راجع: ص ٢٦ : ٣٢ من البحث.

(٢) قال صاحب التقرير والتحبير: كان هذا عند عامة الحنفية فلا يظهر لتصميمة على الكرخي بقوله (منهم الكرخي) بعد شمولهم آياه فائدة ، بل الذى فى غير موضع الاقتصار على الاشتهار، ونسبة هذا إلى الكرخي من أصحابنا المتقدمين وإلى المتأخرين منهم.

ثم الظاهر أنه لا تلازم كلياً بين الاشتهار وبين تلقى الأمة له بالقبول، إذ قد يوجد اشتهار للشئ بلا تلقى جميع الأمة له بالقبول، وقد تتلقى الأمة الشئ بالقبول، بلا روايته على سبيل الاشتهار.

ثم هذه الزيادة لا بأس بها، لكن الشأن فى كونها منقولة عنهم.

ثم يقول صاحب التقرير والتحبير - مبيناً مذهب الكمال بن الهمام في أن خبر الواحد فيما تعم به البلوى لا يقبل في حاله ما إذا كان يثبت وجوباً -

فإن قيل: يشكل عليهم قبولهم خبر الواحد المتفق عليه المفيد لغسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء عند الشروع في الوضوء، وخبر الواحد المتفق عليه المفيد لرفع اليدين عند إرادة الشروع في الصلاة، مع أن كلا منهما مما تعم به البلوى.

أجاب: بأن ليس غسل اليدين ورفعهما منه، فإنما لم تثبت بكل منهما وجوباً، بل أثبتنا به استئذان ذلك، فلا يضر قبولنا أيّاه فيه.

وعليه يكون محل النزاع بين الجمهور والحنفية فيما إذا كان الحكم في المسألة التي تعم بها البلوى هو الوجوب، حيث قال في موضع آخر: وليس النزاع إلا في إثبات الوجوب به إذا اشتداد الحاجة مع الوجوب^(١).

١ رجع: التقرير والتحبير على التحرير ٢/٢٩٦.
(١) راجع: التقرير والتحبير على تحرير الإمام ٢/٢٩٦، ٢٩٧.

المطلب الثالث

الأدلة

أولاً: أدلة المثبتين:

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يأتي:
أولاً: النصوص الواردة في وجوب العمل بأخبار الآحاد مطلقة
لم تفرق بين ما تعم به البلوى وما لا تعم.
من ذلك:

- قوله تعالى: "فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون"^(١).
أوجب الإنذار على كل طائفة خرجت للتفقه في الدين وإن كانت أحاداً، وهو مطلق فيما تعم به البلوى، وما لا تعم، ولولا أنه واجب القبول لما كان لوجوبه فائدة^(٢).
ثانياً: إجماع الصحابة وعملهم بخبر الواحد فيما تعم به البلوى.

ومن أمثله ذلك:

أ- رجوع أبي بكر^(٣) وعمر -رضى الله عنهما- إلى خبر المغيرة بن شعبة^(٤) في إعطاء الجدة السدس^(٥).

(١) من الآية (١٢٢) من سورة التوبة.

(٢) راجع: الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١٦٠/٢، المحصول للرازي ٢١٧/١.

(٣) هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عمرو بن كعب التميمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين، وأول من أمن بالرسول - ﷺ - . راجع: الأعلام ٥٦٧/٢، تهذيب التهذيب ٣١٥/٥.

(٤) هو الصحابي الجليل أبو محمد بن أبي عامر الثقفي، توفي سنة ٥٠ هـ. الإصابة ١٩٧/٦، الاستيعاب ١٤٤/٤.

(٥) راجع: الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١٦٠/٢، المحصول للرازي ٢١٧/١.

وقد شاع ذلك وانتشر دون نكير فكان إجماعاً.
فقد روى أن الجدة جاءت إلى أبي بكر - - تطلب ميراثها، فقال لها أبوبكر -رضى الله عنه - مالك في كتاب الله شيء.

وما علمت لك في سنة رسول الله - ﷺ - شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: قد حضرت رسول الله - ﷺ - أعطاهما السدس، فقال أبوبكر هل معك غيرك؟ فقال: محمد بن مسلمة الأنصاري، فأتى به، فقال مثل ما قال المغيرة، فأعطاه لها أبوبكر^(١).

ومثل هذا فعل بن الخطاب - ﷺ - .

فقد روى أن عمر بن الخطاب - ﷺ - أرسل إلى أبي موسى الأشعري^(٢) أن يأتيه، فلما جاء إلى بيت عمر استأذن من وراء الباب ثلاثاً، فلم يؤذن له، فرجع، ولما رآه عمر راجعاً أرسل في أثره، فلما عاد، قال له لم رجعت؟ فقال أبو موسى إني أتيت فسلمت على بابك ثلاث مرات، فلم ترد علي فرجعت، وقال رسول الله - ﷺ - إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع.

فقال عمر: لتأتيني على هذا بالبينة، فذهب أبو موسى إلى مجلس الأنصار، وهو فزع مضطرب، فقالوا ما أفزعك؟ فقال:

(١) راجع: سنن أبي داود ١٢١/٣، سنن الدارقطني ٩٠/٤، سنن ابن ماجه ٩٩/٢.
(٢) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن قيس، أبو موسى الأشعري، توفي سنة ٤٤هـ.
راجع: أسد الغابة ٣٠٦/٦، الإصابة ٣٥١/٢.

أمرني عمر أن آتيه فأتيته فاستأذنته فلم يؤذن لي فرجعت، فقال لي لم رجعت؟ فقلت: إني أتيت فسلمت على بابك ثلاثاً فلم ترد علي، فرجعت، وقد قال رسول الله - ﷺ - إذا استأذن أحدكم ثلاثاً، فلم يؤذن له فليرجع، قال عمر: لتأتني على هذا بالبينة، فقالوا: لا يقوم إلا أصغر القوم فقام أبو سعيد الخدري معه فشهد له^(١).

ب- قبولهم - رضى الله عنهم - خبر عائشة - رضى الله عنها- فى الغسل من الجماع بدون الإنزال بعد اختلافهم فيه^(٢).
فقد ورد أنه قد اختلف رهط من المهاجرين والأنصار فى ذلك: فقال الأنصار: لا يجب الغسل من الدفق أو من الماء^(٣).
وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل.

قال أبو موسى: فأنا أشفيكم من ذلك، فقمت فاستأذنت على عائشة - رضى الله عنها- فأذنت لي، فقلت لها: يا أماء، أو

(١) راجع: صحيح البخارى ٢٦/١١، ٢٧، الموطأ للإمام مالك ٩٦٤/٢، شرح النووي على صحيح مسلم ١٣٠/١٤ - ١٣٢.

(٢) راجع: المحصول للرازي ٢١٧/١، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ١٦١/٢.
(٣) وكان متمسكهم حديث أبى سعيد الخدري عن النبى - ﷺ - أنه قال: إنما الماء من الماء أى ماء الغسل يستوجب ماء المنى، ثم نسخ ذلك بحديث عائشة. ويدل لذلك أيضاً: ما روى عن أبى بن كعب قال: إن الفتيا التى كانوا يقولون: الماء من الماء رخصة كان رسول الله - ﷺ - رخص بها فى أول الإسلام، ثم أمرنا بالاغتسال بعد.

قال الإمام الشوكاني: ولو فرض عدم التأخير - الذى يستوجب النسخ - لم ينتهى حديث "الماء من الماء" لمعارضة حديث عائشة؛ لأنه مفهوم، وحديث عائشة منطوق، والمنطوق أرجح من المفهوم.

راجع: صحيح مسلم ٣٨/٤، سنن الترمذى ١٨٤/١، سنن أبى داود ٥٥/١، نيل الأوطار للشوكاني ٢٧٧/١.

يألم المؤمنين إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أستحييك فقالت: لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك، فإنما أنا أمك.

قلت: فما يوجب الغسل: قالت على الخبر سقطت، قال رسول الله - ﷺ - إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان فقد وجب الغسل^(١).

ج: قبولهم خبر رافع بن خديج في المخابرة^(٢).

فقد روى عن ابن عمر^(٣) - ﷺ - أنه قال: كنا نخابر أربعين سنة لا نرى بذلك بأساً، حتى روى لنا رافع بن خديج أن النبي - ﷺ - نهى عن ذلك فانتبهنا.

وفي رواية أخرى عن رافع بن خديج قال: كنا أكثر الأنصار حقلاً، وكنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه، ولم تخرج هذه، فنهانا عن ذلك^(٤).

(١) راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٩٥/١، صحيح مسلم بشرح النووي ٣٩/٤، وراجع في ذلك: المغني لابن قدامة ٢٠٤/١، ٢٠٥، بداية المجتهد لابن رشد ٤٦/١، ٤٧، الهداية للمرغيناني ١٧/١، الشرح الصغير للدريز ٦٧/١، حاشية عميرة على شرح الجلال على المنهاج ٦٢/١.

(٢) المخابرة: هي مزارعة الأرض على الثلث أو الربع، ويستوى أن يكون البذر من المالك أو من العامل، وعلى هذا تكون المخابرة بمعنى المزارعة، وذهب الشافعية - في وجه عندهم - إلى الفرق بينهما، فقالوا: المزارعة: هي معاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك بخلاف المخابرة فإن البذر من العامل. مغني المحتاج ٣٢٣/٢، ٣٢٤، روضة الطالبين ٢٤٢/٤.

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، ولد قبل البعثة بسنة أو سنتين، أسلم مع أبيه، وقيل قبله، توفي بمكة سنة ٧٤هـ. راجع: أسد الغابة ٢٢٧/٣، البداية والنهاية ٤/٩.

(٤) راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ١٠-٢٠٠-٢٠٦، سنن النسائي ٤٨/٧، سنن ابن ماجه ٨١٩/٢، هذا، والمخابرة المنهى عنها هي: كراء الأرض بما ينبت على -

فإن قيل: لا نسلم إجماع الصحابة على العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى؛ لأن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - رد خبر المغيرة في إرث الجدة، ورد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - خبر أبي موسى الأشعري في الاستئذان^(١).

اجيب: بأن الثابت الذي لا شك فيه: هو أن الصحابة عملوا بأخبار الآحاد، وكانوا يرجعون إليها في القضاء والفتيا، وكانوا يطلبون الحديث ممن هو عنده، ويحتجون به على من خالفهم، وتواتر ذلك عنهم.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن خبر الواحد حجة من حجج الشرع في نظرهم يلزم العمل به، ويحرم مخالفته فإذا ورد عنهم التوقف في العمل ببعض أخبار الآحاد، أو عدم عملهم بها، فلا يكون ذلك دليلاً على أنهم لا يعملون بأخبار الآحاد كلها. وإنما ذلك التوقف أو عدم العمل بها يرجع إلى الرغبة في التثبت والاحتياط عند الشك في الراوى خشية الوهم أو الغلط، أو معارضة الحديث لما هو أقوى منه في نظره.

سمائل المياه ورؤس الأنهار، أو على أن تكون هذه القطعة المعينة من الأرض والباقي للعامل. والمخابرة بهذا الشكل تفضى إلى الغرر والجهالة، وتوجب المشاجرة. وأما المخابرة: إذا كانت بأجرة معلومة، أو كانت جزء معلوم مما يخرج منها فإنها جائزة، لأنه ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، واستمر عليها إلى موته - صلى الله عليه وسلم - .

وراجع: الهداية للمرغباني ٥٣/٤، حاشية الد

سوقي على الشرح الكبير ٣٧٢/٣، المغنى لابن قدامة ٤١٦/٥، روضة الطالبين للنووي ٢٤٣/٤، ٢٤٤.

^(١) راجع: الإحكام للأمدى ١٦٠/٢، المحصول ٢١٧/١، أصول الفقه د/ذكي الدين شعبان ص ٦٢.

والدليل على ذلك: أن أبا بكر لم يتردد في العمل بخبر المغيرة لما شهد محمد بن مسلمة أنه سمع هذا من النبي - ﷺ -. وكذلك لم يتردد عمر في العمل بخبر أبي موسى الأشعري في الاستئذان ثلاثاً قبل الدخول لما شهد أبو سعيد الخدري أنه سمع هذا الحديث من رسول الله - ﷺ -. ثم إن الخبر هنا لم يرتق إلى الشهره والتواتر، بل ظل من الآحاد؛ لأن خبر الاثنين خبر واحد وكذا ما زاد حتى يبلغ التواتر، وإنما رد الصديق والفراروق - رضي الله عنهما - الخبر لأجل التثبت والتحري، لا لكونهما وردا في قضية تعم بها البلوى، ولذلك قال عمر - ﷺ - إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أتثبت^(١).

د- واستدل ابن الحاجب للجمهور بقوله: لنا قبول الأمة له في تفاصيل الصلاة وفي نحو الفصد والحجامة^(٢). وهو ما عبر عنه الأصفهاني شارح مختصره بقوله: حجة الأكثر: أن الأمة أجمعوا على قبول خبر الواحد في تفاصيل الصلاة: أي أركانها وشرائطها، لأنها وإن كانت متواترة إلا أنها لم تتواتر بخصوصياتها وتفصيلاتها، ولذلك اختلف فيها العلماء، وهي مما تعم بها البلوى.

وأيضاً أجمعوا على قبول خبر الواحد في الفصد والحجامة، وما يجري مجراها من الأمور التي تعم بها

(١) راجع: المحصول ٢١٧/١، المعتمد ١٦٨/١، أصول الفقة د/ ذكي الدين شعبان ص ٦٢.

(٢) راجع: مختصر ابن الحاجب ٧٢/٢.

البلوى^(١)، وهو ما سوف نتعرض له بشئ من التفصيل بعد ذلك في أدلة النافين:

ثالثاً: الاستدلال بالمعقول

وذلك من وجوه:

* الوجه الأول:

أن التعبد بخبر الواحد إنما ثبت بكونه من عند النبي ﷺ - وذلك إنما يعرف بعدالة الرواة، فإذا وجدت عدالة الرواه هنا وجد ما يجب به القبول، فيجب القبول بحقيقة أن من نقل الحديث فيما تخص به البلوى، فهو الذى ينقله فيما تعم به البلوى، فإذا وجب قبول روايته فى إحداهما، فكذلك فى الآخر، ولو لم يقبله فيما تعم به البلوى لا تهمناه، وهذا لا يجوز^(٢).

* الوجه الثانى:

أنه لا يمتنع أن يسأل النبي ﷺ - واحداً أو نفراً يسيراً من الناس، دون غيرهم، فيبين له دون الجميع ثم نقله ذلك السائل، فبقى خبر واحد، ولم يشتهر^(٣).

* الوجه الثالث:

ما قد علم أن النبي ﷺ - كان يرسل الرسل والكتب إلى الأمصار لتعليم الشرائع، وكان يلزمهم الحجة بالآحاد فيما تعم به البلوى^(٤).

(١) راجع: حجة خبر الآحاد د/ حسن سنوسى ٣٧٧.

(٢) راجع: بذل النظر للأسمندى ص ٤٧٤.

(٣) راجع: المرجع السابق.

(٤) راجع: المرجع السابق.

* الوجه الرابع:

أن الراوى عدل ثقة، وهو جازم بالرواية فيما يمكن صدقه، وذلك يغلب على الظن صدقه فوجب تصديقه كخبره فيما لا تعم به البلوى^(١).

* الوجه الخامس:

أنه يغلب على الظن، فكان واجب الاتباع كالقياس، والمسألة ظنية، فكان الظن فيها حجة^(٢).

إذ يجوز قبول القياس فيما تعم به البلوى، والقياس أضعف من خبر الواحد، وإذا كان الضعيف مقبولا فيما تعم به البلوى، فالقوى أولى بأن يقبل^(٣).

والجواب:

أما الأول:

ماذكرتم إن كان دليلاً على الثبوت فعدم الاشتهار دليل على عدم الثبوت من الوجه الذى بينا، فلا يثبت مع الشك^(٤).
وأما قوله: إن الناقل للحديث فيما تعم به البلوى هو الناقل له فيما تخص به البلوى.

قلنا: تعديله فيما يرويه بغالب ظنوننا، وذلك لا يمنع وقوع الغلط والنسيان فى بعض ما يرويه، بل يجوز إنه زور عليه فى بعض ذلك، على أنه يجوز أن يكون الإنسان عدلاً مقبول القول

(١) راجع: الأحكام للامدى ١٦١/٢، المستصطفى للغزالي ١٧١/١، المحصول للرازي ٢١٧/١، المعتمد ١٦٩/١.

(٢) راجع: الأحكام للامدى ١٦١/٢، مختصر ابن الحاجب ٧٢/٢، التقرير والتحبير ٢٩٦/٢، ٢٩٧.

(٣) راجع: حجية خبر الآحاد وأثرها فى الفقه الإسلامى د/ حسن سنوسى ص ٣٧٩.

(٤) راجع: بذل النظر للإسمندى ص ٤٧٦.

فى بعض أقواله، ولا يكون كذلك فى البعض، كشهادة الأب لا تقبل لابنه وتقبل للأجنبى؛ لتمكن الشبهة فى أحدهما دون الآخر^(١).

وأما الثانى:

قلنا: إن كان ما سئل النبى - ﷺ - عنه مما تعم به البلوى، لابد أن يعم الكل بيانه، وأن يتكرر منه السؤال، بحسب تكرار الحاجة فيصير شائعاً^(٢).

وأما الثالث:

قلنا: حال ابتداء الشرع يخالف حالة الانتهاء فى هذا الحكم؛ لأن الشريعة لم تكن مستقرة حينئذ، ولم يمتنع أن ينتهى خبر البيان إلى البعض دون البعض، فأما اليوم فقد أستقرت الشريعة، فمحال أن يبقى فى خبر الأحاد ما تعم به البلوى، كالحوادث الواقعة فيما بين الناس: يخالف حال ابتدائها حال انتهائها فى الاشتهار^(٣).

وما ذكرتموه من المعقول فى الوجه الرابع والخامس: مبنى على أن خبر الواحد فيما تعم به البلوى مظنون، وليس كذلك.

وبيانه من وجهين:

* الوجه الأول: أن ما تعم به البلوى: كخروج الخارج من السبيلين ومس الذكر، مما يتكرر فى كل وقت، فلو كانت

(١) راجع: بذل النظر للإسندى ص ٤٧٦، ٤٧٧.

(٢) المرجع السابق:

(٣) المرجع السابق:

الطهارة مما تنقض به لوجب على النبي - ﷺ - إشاعته وأن لا يقتصر على مخاطبة الأحاد به، بل يلقيه على عدد التواتر مبالغة في إشاعته، حتى لا يفضى ذلك إلى إبطال صلاة أكثر الخلق وهم لا يشعرون، فحيث لم ينقله سوى الواحد دل على كذبه^(١).

*** الوجه الثانی:** أن ذلك مما يكثر السؤال عنه والجواب والدواعي متوفرة على نقله، فحيث انفرد به الواحد دل على كذبه، كانفراد الواحد بنقل خبر قتل أمير البلاد في السوق بمشهد من الخلق، وطروء حادثة منعت الناس من صلاة الجمعة وأن الخطيب قد سب الله ورسوله على المنبر إلى غير ذلك من الوقائع، ولهذا فإنه لما كان القرآن مما تعم به البلوى بمعرفته امتنع إثباته بخبر الواحد^(٢).

ويجاب عما ذكره بما يلي:

بأن ما ذكر في الوجه الأول من التأكيد يكون صحيحاً لو كان النبي - ﷺ - مكلفاً بإشاعته على لسان أهل التواتر، وهو غير مسلم^(٣)؛ وذلك لأن الله تعالى لم يكلف رسوله - ﷺ - إشاعة جميع الأحكام، بل كلفه إشاعة البعض، وجوز له رد الخلق إلى خبر الواحد في البعض، كما جوز له ردهم إلى القياس في قاعدة الربا وكان يسهل عليه أن يقول: لا تتبعوا المنطعوم بالمطعوم، من الأشياء الستة، فيجوز أن يكون ما تعم به البلوى من جملة ما تقتضى مصلحة الخلق أن يرد فيه إلى خبر

(١) راجع: الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١٦٢/٢.

(٢) راجع: الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١٦٢/٢.

(٣) راجع: المرجع السابق.

الواحد، ولا استحالة فيه، وعند ذلك يكون صدق الراوى ممكناً، فيجب تصديقه، وليس علة الإشاعة عموم الحاجة أو نزورها، بل علته التعبد والتكليف من الله "تعالى" (١).

قال الإمام الغزالي في المستصفى:

فإن قيل: فما الضابط لما تعبد الرسول - ﷺ - فيه بالإشاعة.

قلنا: إن طلبتم ضابطاً لجوازه عقلاً، فلا ضابط، بل لله تعالى ان يفعل في تكليف رسوله من ذلك ما يشاء. وإن أردتم وقوعه: فإنما يعلم ذلك من فعل رسول الله - ﷺ - وإذا استقرينا السمعيات وجدناها أربعة أقسام:

الأول: القرآن:

وقد علمنا أنه عني بالمبالغة في إشاعته.

الثاني: مباني الإسلام الخمس: ككلمتى الشهادة والصلاة والزكاة والصوم والحج.

وقد أشاعه إشاعة اشترك في معرفتها العام والخاص.

الثالث: أصول المعاملات التى ليست ضرورية، مثل: البيع والنكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتدبير والكتابة.

فإن هذا تواتر عند أهل العلم وقامت به الحجة القاطعة: إما بالتواتر، وإما بنقل الآحاد فى مشهد الجماعات مع سكوتهم، والحجة تقوم به، لكن العوام لم يشاركوا العلماء فى العلم، بل فرض العوام فيه القبول من العلماء.

(١) راجع: كشف الأسرار للبخارى ١٧/٣، المستصفى للغزالي ١٧٢/١.

الرابع: تفاصيل هذه الأصول: فما يفسد الصلاة والعبادات وينقض الطهارة من اللمس والمس والقي وتكرار مسح الرأس. فهذا الجنس منه ما شاع، ومنه ما نقله الآحاد، ويجوز أن يكون مما تعم به البلوى.

فما نقله الآحاد فلا استحالة فيه ولا مانع.

فإن ما أشاعه كان يجوز أن لا يتعبد فيه بالإشاعة، وما وكله إلى الآحاد كان يجوز أن يتعبد فيه بالإشاعة، لكن وقوع هذه الأمور يدل على أن التعبد وقع كذلك، فما كان يخالف أمر الله - سبحانه وتعالى - في شيء من ذلك^(١).

وقولهم: إنه يلزم من عدم ذلك إبطال صلاة أكثر الخلق غير مسلم، لأن من لم يبلغه ذلك فالنقض غير ثابت في حقه، ولا تكليف بمعرفة ما لا يقيم عليه دليل^(٢).

وما ذكره في الوجه الثاني: إنما يلزم توفر الدواعي على نقله أن لو كان لا طريق إلى إثباته سوى النقل المتواتر، وأما إذا كان طريق معرفة ذلك إنما هو الظن، فخير الواحد كاف فيه، ولهذا جاز إثباته بالقياس إجماعاً^(٣).

وما استشهدتم به من الوقائع من الانفراد بخبر قتل أمير البلد في السوق، وأن حادثة طرأت منعت الناس من أداء صلاة الجمعة ونحوها غير مشابه لما نحن فيه، إذ الطباع مما تتوافر

(١) راجع: المستصفي للغزالي ١٧٣/٢.

(٢) راجع: الإحكام في أصول الأحكام للآمدی ١٦٢/٢، المعتمد ١٦٩/٢.

(٣) راجع: المراجع السابقة.

على نقلها وإشاعتها عادة، فانفراد الواحد بالإخبار عنها يدل على كذبه^(١).

وأما القرآن فإنما امتنع إثباته بخبر الواحد، لا لكونه مما تعم به البلوى، بل لكونه المعجز في إثبات نبوة النبي محمد - ﷺ - وطريق معرفته متوقف على القطع، ولذلك وجب على النبي - ﷺ - إشاعته وإلقاؤه على عدد التواتر، وما عدا القرآن مما أشيع إشاعة اشترك فيها الخاص والعام: كأركان الإسلام الخمس وأصول المعاملات مثل أصل البيع والنكاح والطلاق والعتاق وغير ذلك من الأحكام مما كان يجوز أن لا تشيع فذلك مرده أنه - ﷺ - كان متعبداً بإشاعته^(٢).

وأما الإلزام: فهو أن الوتر وحكم الفصد والحجامة والقهقهة في الصلاة ووجوب الغسل من غسل الميت وإفراد الإقامة ونشيتها فمن قبيل ما تعم به البلوى، ومع ذلك فقد أثبتتها الخصوم - الأحناف - بأخبار الآحاد^(٣).

قلت: ويمكن بيان ذلك على سبيل التفصيل: فأقول.

١ - الإقامة: سنة مؤكدة في الفرائض الوقتية والفائنة، على المنفرد والجماعة، للرجال والنساء عند الجمهور، غير الحابطة، إذ قالوا: ليس على النساء آذان أو إقامة.

(١) راجع: الأحكام للأمدى ١٦٢/٢.

(٢) راجع: المرجع السابق.

(٣) راجع: الأحكام في أصول الأحكام للأمدى ١٦٢/٢، المستصفي للغزالي ١٧٢/٢، المعتمد ١٦٩/، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٧٢.

وقد اختلف في صفة الإقامة: والذي يراه الأحناف: أن الإقامة مثني مثني، مع تربيع التكبير مثل الآذان إلا أنه يزيد فيها بعد حي على الفلاح: قد قامت الصلاة مرتين^(١)،^(٢).

واستدلوا على ذلك: بحديث عبد الله بن زيد^(٣) - رضي الله عنه - أنه جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله: إنني رأيت في النوم كأن رجلاً نزل من السماء عليه بردان أخضران، نزل على حائط من المدينة، فأذن مثني مثني ثم جلس، ثم أقام فقال مثني مثني^(٤).

فهذا خبر واحد، عمل به الحنفية في أمر تعم به البلوى، حيث إن الآذان يتكرر في اليوم خمس مرات.

وفي هذا يقول الإمام الرازي:

إن أمر الإقامة من أظهر الأشياء وأكثرها شهرة، فلو كانت مثني، لنقل ذلك نقلاً متواتراً، وحيث لم ينقل ذلك على سبيل التواتر، علمنا أنها ما كانت مثني، بل كانت فرادي. قالوا: ولو كانت فرادي، لنقل كونها فرادي، نقلاً متواتراً وحيث لم ينقل ذلك، علمنا أنها ما كانت فرادي.

(١) راجع: الاختيار لتعليل المختار ٥٦/١، شرح فتح القدير، بدائع الصنائع ١/٤٨١.
(٢) بينما يرى الإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد: أن الإقامة كلها فرادي، عدا: قد قامت الصلاة، فهي مرتين عند الشافعي وأحمد.

المغنى لابن قدامة ٤٠٦/١، روضة الطالبين للنووي ٣٠٩/١، بداية المجتهد لابن رشد ١١٠/١، مغنى المحتاج ١/١٣٦.

(٣) هو صاحب الجليل: عبد الله بن زيد بن الحرث الأنصاري، توفي سنة ٣٢ هـ.

(٤) راجع: سنن الدارقطني ٢٤٢/١، نيل الأوطار ٤٤/٢، سبل السلام ١/١٤٣.

قلنا: كونها متشى إشارة إلى كونها مذكورة فى المرة الثانية، وهذا ليس موجوداً، ولو كان موجوداً فى المرة الثانية حاصلاً، لكانت الدواعى فى غاية التوفر على نقله، وحيث لم ينقل، علمنا أنه ما كان موجوداً.

أما كونه فرادى، إشارة إلى عدم الذكر فى المرة الثانية فالعدم لا حاجة فيه إلى الذكر، لأن الأصل فى الأشياء العدم فظهر الفرق.

ثم قال الإمام الرازى بعد ذلك: والذي يقرر ما ذكرناه: أن مذهب أبى حنيفة: أن خبر الواحد فيما تعم به البلوى يجب أن يكون مردوداً.

قال: "لأنه لو كان موجوداً لتوفرت الدواعى على نقله وكان يجب أن ينقل نقلاً متواتراً، وحيث لم ينقل علمنا أنه باطل^(١).

٢- اختلف الفقهاء فى نقض الوضوء من القهقهة أثناء الصلاة والذي عليه الحنفية: أن القهقهة تنقض الوضوء وتبطل الصلاة التى لها ركوع وسجود^(٢).

(١) راجع: مناقب الإمام الشافعى للرازى ص ٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) وذهب الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعى، وأحمد، إلى أن القهقهة لا تنقض الوضوء وإن كانت تبطل الصلاة. المبسوط ٧٧/١، الاختيار لتعليل المختار ٥/١، فتح القدير ٤٦/١، الأم ٥٧/١، الفقه على المذاهب الأربعة ٨٧/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٠/١، المغنى لابن قدامة ١٧٧/١.

واستدلوا على ذلك بأدلة:

منها: ما روى عن أبي العالية^(١): أن أعمى تردى فى بئر والنبي ﷺ - يصلى بأصحابه، فضحك بعض من كان يصلى مع النبي ﷺ - فأمر النبي ﷺ - من ضحك منهم أن يعيد الوضوء والصلاة^(٢).

٣- ظاهر مذهب الإمام أبي حنيفة - خلافاً للجمهور - وجوب الوتر^(٣).

واحتجوا لذلك:

- بما روى عن ابن عمر - ؓ - قال: قال رسول الله ﷺ - إن الله زادكم صلاة وهى الوتر فحافظوا عليها^(٤).
- ما روى عن خارجة بن حذافة - ؓ - قال خرج علينا رسول الله ﷺ - فقال: إن الله قد أمدكم بصلاة هى خير لكم من حمر النعم: الوتر، جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر^(٥).

(١) هو رفيع بن مهران الريحاني، من كبار التابعين، توفى سنة ١٢هـ، وقيل غير ذلك راجع: تذكره الحفاظ ٦١/١، تهذيب التهذيب ٢٨٦/٨.

(٢) راجع: السنن الكبرى ١٤٦/١، سنن الدارقطني ١٦٣/١.

(٣) راجع: الهداية ٦٥/١، بدائع الصنائع ٢٧١/١، الشرح الصغير للدردير ١٦٩/١، المغنى لابن قدامة ١٥٩/٢.

(٤) راجع: نيل الأوطار ٤٠/٣.

(٥) راجع: سنن الدارقطني ٣٠/٢، سنن ابن ماجه ٣٦٩/١، المستدرك ٣٠٦/١.

٤- الخارج النجس من البدن من غير السبيلين: كالرعاف والقيء- إن ملأ القم - والفصد والحجامة ينقض الوضوء عند الحنفية^(١).

واحتجوا لذلك: بما روى عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله - ﷺ - من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي فلينصرف فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم^(٢).

فهذه الأمور المذكورة مما تعم بها البلوى، وقد أثبت لها الحنفية حكماً بخبر آحاد وهذا يخالف مذهبهم في أن خبر الواحد لا يحتج به فيما تعم به البلوى.

أجاب الحنفية: بأن هذه المسائل ليست من باب ما تعم به البلوى؛ لأنها نادرة الوقوع، فالفصد لا يكثر للمتوضئين، والقهقهة في الصلاة ليست مما يكثر، وما تعم به البلوى فعل يكثر تكرره سبباً للوجوب عليهم، فيحتاج الكل إلى معرفته حاجة شديدة كالبول والصلاة، أو حال يكثر تكرره لكل حال كونه سبباً للوجوب عليهم أيضاً، فيحتاج الكل إلى معرفته حاجة شديدة، سواء كان مبنياً على اختيارهم أو غير مبنى عليه كالحدث عن

(١) وقال مالك والشافعي لا ينقض، وقال أحمد: إن كان كثيراً فاحشاً نقض قولاً واحداً، وإن كان يسيراً، فروى عنه النقض وعدمه.

(٢) راجع: بدائع الصنائع ٢٤/١، الفقه على المذاهب الأربعة ٨١/١، الاختيار لتعليل المختار ١٤/١ المغنى لابن قدامة ١٨٤/١، الام ٥٣/١، ٥٤، الشرح الصغير للدردير ٥٥/١.

المس، فإن سببه - وهو المس - يكثر، بخلافه عن التقاء الختانين، فإنه لا يكثر، لعدم كثرة سببه.

وأما قبول خبر الواحد الدال على وجوب الوتر فقد اشتهر أن النبي - ﷺ - فعله وأمر بفعله^(١).

ويجاب عن هذا من قبل الجمهور: بأن هذه المسائل واقعة في نطاق ما تعم به البلوى، وإن لم تكن من مثل عموم حكم مس الذكر في انتقاض الوضوء به، فالفصد والحجامة وإن كان لا يتكرر كل يوم من كل إنسان على حده، لكنه يكثر على مستوى عموم الخلق، لاسيما إذا عرفنا أن خصوص الفصد والحجامة غير مقصود بذاته، بل المراد ما يخرج من غير السبيلين، ولا شك أن الناس يبتلون به كثيراً. وأما دعوى الاشتهار على صلاة الوتر. فهي غير مسموعة.

قال الإمام الرازي: وليس يعصمهم من ذلك: أنه قد تواتر النقل بالوتر؛ لأن وجوبها يعم به البلوى، ولم يتواتر نقله^(٢). وذلك لأن العبرة في اشتهار الخبر وعدمه: بقول أئمة الحديث لا بقولكم، والأحاديث التي سبق ذكرها عند أئمة الحديث آحاد^(٣).

(١) راجع: التقرير والتحبير ٢/٢٩٧، أصول السرخسي ١/٣٦٩.

(٢) راجع: المحصول للرازي ٢/٢١٧.

(٣) راجع: المستصفي للغزالي ١/١٧٢، المحصول للرازي ٢/٢١٧، المعتمد ٢/١٦٩، حجة خبر الآحاد د/ حسن سنوسي ص ٣٨٦.

ثانياً: أدلة النافين

استدل النافون لحجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى بالنص، والإجماع، والمعقول.

- أما النص: ما روى عن محمد بن سيرين^(١) عن أبي هريرة^(٢) - رضي الله عنه - قال "صلى بنا رسول الله - ﷺ - إحدى صلاتي العشاء قد سماها أبو هريرة لكن نسيت - فصلى بنا ركعتين، ثم سلم، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها ووضع يده اليمنى على اليسرى، وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى، وخرجت سرعان الناس من أبواب المسجد، فقالوا: قصرت الصلاة وفي القوم أبوبكر وعمر فهاباه أن يكلماه، وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليمين^(٣)، فقال يارسول الله: أنسيت، أم قصرت الصلاة؟ فقال لم أنس ولم تقصر.

فقال أو كما يقول ذو اليمين؟ فقالوا: نعم، فنقدم فصلى ما ترك، ثم سلم^(٤).

(١) هو محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري البصري، مولى أنس بن مالك، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ. راجع: سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤، طبقات بن سعد ١٩٣/٧.

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، لزم النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى أصبح أكثر الصحابة حفظاً، توفي سنة ١٥٩هـ. راجع: تذكرة الحفاظ.

(٣) هو صاحب الجليل الخرباق بن عمرو السلمي. راجع: لُسد الغابة ١٧٩/٢.

(٤) راجع: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٩٩/٣، صحيح مسلم بشرح النووي ٦٧/٥، وما بعدها، نيل الأوطار للشوكاني ١٣٠/٣.

وجه الدلالة:

أن حكم الصلاة مما تعم به البلوى، وتتوافر الدواعي على السؤال على حكمها، خصوصاً للصحابة - رضى الله عنهم - لما كانوا عليه من الاهتمام بأمور الدين، فلما انفرد ذو اليمين بإخباره بالسهو، ولم يقبل منه النبى - صلى الله عليه وسلم - لمجرده حتى تثبت من بقيه الحاضرين، دل على أن انفرد الواحد فيما تعم به البلوى غير مقبول.

ويمكن أن يجاب عن ذلك: بأن توقف النبى - ﷺ - فى خبر ذى اليمين، إنما كان؛ لأن الحادثة قد وقعت بين جماعة، ولم يخبر إلا واحد منهم، وهذا فيه احتمال السهو أو الكذب، لأن انفرد واحد بين جماعة مشاركة فى سبب العلم مظنه ذلك، فلما زال هذا الاحتمال بانضمام غيره إليه وترجح قوله بخبر جماعة معه، عمل النبى - ﷺ - بذلك، فيكون التوفيق من أجل كونه خبراً تفرد به واحد من بين جماعة، لا أنه خبر واحد، إذا لم يكن توقف النبى - ﷺ - فى خبره لكونه وارداً فى مسأله تعم بها البلوى^(١).

وأما الإجماع: فهو أن أبا بكر رد حديث المغيرة فى الجدة، ورد عمر خبر أبى موسى فى الاستئذان^(٢).

(١) راجع: نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذى اليمين من الفوائد للحافظ العلاءى ص ٣٩٧، ميزان الأصول فى نتائج العقول للسمرقندى ص ٤٤٦، بحوث فى السنة المطهرة للأستاذ الدكتور/ محمد محمود فرغلى ص ١٧٠، ١٧١.

(٢) راجع: المحصول ١/ ٢١٧.

أجيب عن ذلك: بأنه كان يجب ذلك الذى قلتم لو لم يقبلوا فيه إلا خبراً متواتراً، فأما إذا لم يقبلوا خبر الواحد، وقبلوا خبر الإثنين، فلا وقد قبلوا خبر الإثنين فيه، فلم ينفعكم ذلك.

أما المعقول: فمن وجوه:

الوجه الأول: بأن العادة تقتضى استفاضة نقل ما تعم به البلوى؛ وذلك لأن ما تعم به البلوى - كمس الذكر - لو كان مما ينتقض به الطهارة لأشاعه النبى - ﷺ - ولم يقتصر على مخاطبة الآحاد، بل يلقى إلى عدد يحصل به التواتر أو الشهرة؛ مبالغة فى إشاعته؛ لئلا يفضى إلى بطلان صلاة كثير من الأمة من غير شعور به.

ولهذا تواتر نقل القرآن، واشتهرت أخبار البيع والنكاح والطلاق وغيرها^(١).

قال شمس الأئمة السرخسى فى أصوله، وكذا البخارى فى كشف الأسرار.

- ولهذا لم تقبل شهادة الواحد من أهل المصر على رؤية هلال رمضان إذا لم تكن بالسماء علة.

- ولم يقبل قول الصبى فيما يدعى من إنفاق مال عظيم على اليتيم فى مدة يسيرة وإن كان ذلك محتملاً؛ لأن الظاهر يكذبه فى ذلك.

(١) راجع: أصول السرخسى ٣٦٨/١، كشف الأسرار للبخارى ١٧/٣.

- ولو انفرد واحد بنقل قتل ملك في السوق، لا يقبل؛ لأن ما نعم به البلوى مما تتوافر الدواعي على نقله، فرواية الواحد له دليل على كذبه.

ثم قالوا: يوضحه: أنا لم نقبل قول الرافضة في دعواهم النص على إمامة علي - عليه السلام -؛ لأن أمر الإمامة مما نعم به البلوى، لحاجة الجميع إليه، فلو كان النص ثابتاً لنقل نقلاً مستفيضاً، وحين لم ينقل دل على أنه غير ثابت^(١).

وأجاب الجمهور عن ذلك:

بأنه لا يلزم من عموم البلوى اشتهاه حكمها؛ فإن حكم الفصد والحجامة والقهقهة في الصلاة، وإفراد الإقامة وتثنيتهما، وقراءة الفاتحة خلف الإمام وتركها والجهر بالتسمية وإخفائها، وعامة تفاصيل الصلاة لم تشتهر مع أن هذه الحوادث عامة، ويرجع السبب في ذلك: إما لترك كل واحد من النقلة الرواية اعتماداً على غيره، وإما لموت عامتهم في حرب أو وباء، وإما لانشغالهم بالجهاد وغيره^(٢).

وقد يرجع سبب عدم الاشتهاه: إلى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكلف بإشاعة جميع الأحكام، بل كلف بإشاعة البعض، وجوز له رد الخلق إلى خبر الواحد في البعض، كما جوز له ردهم إلى القياس في قاعدة الربا، مع أنه يسهل عليه أن

(١) راجع: أصول السرخسي ٣٦٨/١، كشف الأسرار للبخاري ١٧/٣، وراجع: المحصول للرازي ٢١٨/٢، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٧٢، مختصر لبن الحاجب ٧٢/٢، أصول الفقه د/ محمد أبو النور زهير ص ١٢٨.

(٢) راجع: كشف الأسرار للبخاري ١٧/٣، التمهيد للكوداتي ٨٩/٣.

يقول: لا تبيعوا المطعوم بالمطعوم أو المكيل بالمكيل إلا مثلاً بمثل، حتى يستغنى عن الاستبطاء من الأشياء الستة، فيجوز أن يكون ما تعم به البلوى من جملة ما تقتضى مصلحة الخلق أن يردوا فيه إلى خبر الواحد، وعند ذلك يكون صدق الراوى ممكناً، فيجب تصديقه^(١).

ثم إن النبي - ﷺ - ليس مكلفاً بإشاعة الخبر على عدد التواتر، وإنما هو مكلف بالتبليغ فقط، والتبليغ يتحقق بالتبليغ لواحد ولأكثر، من غير فرق بين ما تعم به البلوى وما لا تعم^(٢).
قال الإمام الرازى:

إن ذلك - أى إشاعة الخبر على عدد التواتر - يجب أن لو كان يتضمن علماً، أو أوجب العمل به على كل حال.
فأما إذا أوجبه بشرط أن يبلغه فليس فيه تكليف مالا طريق إليه، ولو وجب ذلك فيما تعم به البلوى: لوجب فى غيره، لجواز أن لا يصل إلى من كلف به.
فإن قلتم هناك: إنه كلف العمل به بشرط أن يبلغه: قيل لكم مثله فيما تعم به البلوى^(٣).

والقول: بأن عدم إشاعة الخبر يوجب فساد العبادة على الناس من حيث لا يشعرون غير مسلم؛ لأن الأحكام إنما تثبت بالعلم بها، فمن لم يعلم بالحكم لا يؤاخذ بتركه، ومن علم به من

(١) راجع: المستصفى للفرالى ١٧٢/١.

(٢) راجع: الأحكام للآمدى ١٦٢/٢.

(٣) راجع: المحصول للرازى ٢١٨/٢، للمعتمد ١٦٩/٢.

أى طريق وجب عليه العمل به، ولا يشترط لمعرفته التواتر، بل إن غلبه الظن كافية في إثباته، وخبر الواحد يفيد في ذلك. أما القول: "بأن ما تعم به البلوى مما تتوافر الدواعى على نقله".

فيجواب عنه: بأن الدواعى إنما تتوافر على نقل ما تعم به البلوى، إذا كان لا طريق لثبوته إلا التواتر، ولكن ما تعم به البلوى يثبت بالقياس اتفاقاً، وخبر الواحد ظنى كالقياس، فوجب قبوله فيه.

وأما مسألة إمامة سيدنا على - عليه السلام - فإنها مما تتوافر الدواعى على نقلها، وإذا انفرد واحد بما تتوافر الدواعى على نقله، وقد يشاركه خلق كثير في مشاهدة ذلك الشيء، كما لو انفرد واحد بقتل الخطيب على المنبر فهو كاذب قطعاً؛ لأنه لو كان كذلك لنقل من قبل الجمع الكبير الذى شاهده؛ لأن الدواعى تتوافر على نقله، وإمامة سيدنا على - عليه السلام - من هذا القبيل، ولا كذلك ما تعم به البلوى، فافترقا^(١).

* الوجه الثانى: الخبر حينما يرد فى مسألة تعم بها البلوى يكون شاذاً أى نادراً فيما تمس الحاجة إليه فى عموم الأحوال لكافة الناس، ويحتاج العام والخاص إلى معرفته للعمل به، فإذا ورد هذا الخبر آحاداً، فإنه لا يقبل؛ إذ يترتب على قبوله أحد محظورين، وهما: تقصير النبى - صلى الله عليه وسلم - فى تبليغ الرسالة، أو

(١) راجع: التبصرة للشيرازى من ٣١٥، العدة للقاضى أبى يعلى ٨٨٤/٣، التمهيد للكوداتى ٩٠/٣.

تقصير الصحابة في نشر ما بلغه النبي - ﷺ - فيهم إلى الناس. (١)

دفع هذا: بأن وجوب التبليغ ليس معناه أن يبلغ كل واحد كل حديث إلى كل واحد، وإنما معناه: عدم الإخفاء، ولذا قال الله - تعالى - " فاسألوا أهل الذكر " (٢).

* الوجه الثالث: أن عدم اشتهار الحديث فيما تعم به البلوى يدل على عدم ثبوته من النبي - ﷺ - فلا يعمل به. كما إذا اختلف بعض شروطه من إسلام الراوى وعدالته، وغير ذلك.

وإنما قلنا ذلك؛ لأن ما تعم به البلوى لابد أن يبينه النبي - ﷺ - بياناً شائعاً، إذ هو المتعين لذلك، وواجب عليه بيان شريعة الإسلام، فلا يظن به ترك الواجب.

وبيانه بطريق الشيوع بطريقين:

الأول: أن يبين النبي - ﷺ - بملأ من الناس.

الثانى: أن يسأله كل من يحتاج إليه فيبينه له، حتى يعم الكل بالبيان وإذا كان كذلك يشتهر، فلا يبقى فى حيز الآحاد (٣).

فإن قيل: لم لا يجوز أن النبي - ﷺ - بين ذلك بياناً ظاهراً، إلا أنهم لم ينقلوه نقلاً مستفيضاً، فلم يشتهر؟ (٤)

قلنا: لا نظن بالصحابة - رضى الله عنهم - أنهم تغافلوا عن نقل ذلك، وقد تعلق به حكم الشرع، مع ما قد عرفنا من جدهم فى أمر الشريعة وحرصهم على بسطها. (٥)

(١) راجع: أصول السرخسى ٣٦٨/١، التوضيح لصدر الشريعة ١٨/٢، فتح القفار لابن نجيم ٩٦/٢.

(٢) من الآية (٤٣) من سورة النحل. وراجع: التلويح للتفتازانى ١٨/٢، ١٩.

(٣) راجع: بذل النظر للإسمندى ص ٤٧٤، المعتمد ١٦٨/٢، ١٦٩.

(٤) راجع: بذل النظر للإسمندى ص ٤٧٤.

(٥) راجع: المرجع السابق.

فإن قيل: إنما يقدمون على نقله إذا وجب عليهم ذلك، وإنما يجب عليهم ذلك إذا وجب العمل بالحديث، ووجب العمل بالحديث، موقوف على بلوغ الحديث. فمن لم يبلغه الحديث لا يجب العمل له، فلا يتوافر نقله، فلا يشتهر.

قلنا: كما أن وجوب العمل بالحديث داع إلى نقله، فبسط الشريعة ونشر الأحكام داع إليه، على أن البلوى إذا كانت عامة، فكل واحد يحتاج إلى معرفة أحكامها، حتى لو وقعت الحادثة يمكنه الخروج عن عهدها، فيبعث كل واحد إلى نقله، حتى يتمكن كل من احتاج إليه من معرفة حكمه.

وبهذا الطريق تواتر نقل أصول الشريعة، كالصوم والصلاة والحج والزكاة، فمتى لم يشتهر النقل عند توفر الدواعي، علم أنه غير ثابت^(١).

فإن قيل: ما قولكم في الأخبار الواردة فيما تخص به البلوى: أن النبي - ﷺ - لم يبين بياناً ظاهراً مع تعيينه لذلك، أو بين ولم ينقله السامعون، فكل ما تذكرونه في ذلك، فنحن نذكره في المختلف؟

قلنا: لكل ذلك وجه، إذ لا يمتنع أن يكون النبي - ﷺ - بين لمن علم اختصاصه بالحاجة إليه، ولا يكون ذلك كتماناً وتقصيراً في البيان.

ولا يمتنع أيضاً: أن النبي - ﷺ - بين بياناً شائعاً إلا أنهم اقتصروا على نقله بسبب الحاجة، فأما ما تعم به البلوى فمحال أن يتقاعدوا عن نقله؛ لتوفر الدواعي إليه^(٢).

(١) راجع: بذل النظر ص ٤٧٥.

(٢) راجع: المرجع السابق.

المبحث الثالث

تطبيقات فقهية لبيان أثر الخلاف في حجية خبر الواحد
فيما تعم به البلوى في اختلاف الفقهاء
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نقض الوضوء بمس الذكر.

المطلب الثاني: الجهر بالبسملة في قراءة الفاتحة في الصلاة.

المطلب الثالث: رفع اليدين عند الركوع والرفع منه.

المطلب الرابع: ثبوت رؤية هلال رمضان بشهادة الواحد.

المطلب الخامس: ثبوت خيار المجلس في عقد البيع.

المطلب الأول

نقض الوضوء بمس الذكر

اختلف الفقهاء في حكم نقض الوضوء بمس الذكر على

رأين:

الرأى الأول:

أن مس الذكر باليد ناقض للوضوء، وإلى هذا ذهب
الشافعي، ومالك في المشهور عنه، وأحمد في إحدى الروايتين
عنه.

غير أن الشافعي يخص ذلك بالمس بباطن الكف، ومالكاً يشترط اللذة أو العمد^(١).

واستدلوا لذلك: بحديث بسرة بنت صفوان^(٢) -رضي الله عنهما- أنها سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: "إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ".

وفى رواية أخرى "من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ".^(٣)

الرأي الثاني:

أن مس الذكر غير ناقض للوضوء، وإلى هذا ذهب الحنفية.

واستدلوا لذلك: بما روى ... عن قيس^(٤) بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي - ﷺ - أنه سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة، فقال: "هل هو إلا بضعة منك"^(٥).

(١) راجع: الأم ٥٥/١، المغني ١٧٨/١، الشرح الصغير للدردير ٥٩/١، روضة الطالبين ١٨٦/١، الفقه الإسلامي وأدلته ٢٧٧/١، وما بعدها، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٤، ٦٥، مغني المحتاج ٣٥/١.

(٢) هي صاحبيه الجليله: بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشية الأسدية. راجع: الإصابة ٢٥٥٢/٤.

(٣) راجع: الموطأ ٤٢/١، سنن الترمذي ١٢٦/١، السنن الكبرى ١٢٨/١، سنن ابن ماجه ١٦١/١.

(٤) هو الصحابي الجليل: قيس بن طلق بن علي بن المنذر بن قيس اليمامي. راجع: الإصابة ٢٣٢/٤.

(٥) راجع: سنن أبي داود ٤٦/١، سنن الترمذي ١٣٢/١.

قال الكمال بن الهمام: وكلا الحديثين مع ذلك لم يسلم من الطعن مرة في بسرة بالجهالة، ومرة بأن عروة لم يسمع من بسرة، ومرة بالكلم في ملازم وغير ذلك.

وردوا حديث بسرة بنت صفوان: بأنه خبر واحد فيما تعم به البلوى. حيث قال الكمال بن الهمام: ومما يدل على انقطاع حديث بسرة باطناً: أن أمر النواقض مما يحتاج الخاص والعام إليه، كذا قال في فتح القدير والتحرير^(١).

ثم قال في التحرير: وهذا السبب كثير التكرار، وخبره هذا لم يشتهر ولم تتلقه الأمة بالقبول^(٢).

وقال شمس الأئمة السرخسى فى أصوله: وعلى هذا الأصل لم نعمل بحديث نقض الوضوء من مس الذكر، لأن بسرة تفردت بروايته مع عموم الحاجة لهم إلى معرفة لهم، فالقول: بأن النبى - صلى الله عليه وسلم - خصها بتعليم هذا الحكم مع أنها لا تحتاج إليه ولم يعلم سائر الصحابة مع شدة حاجتهم إليه شبه المحال^(٣).

- ثم قال: والحق أنهما لا ينزلان عن درجة الحسن، لكن يترجح حديث طلق؛ بأن حديث الرجال أقوى؛ لأنهم أحفظ للعلم وأضبط، ولهذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل، وقد أسند للطحاوى إلى ابن المدينى، أنه قال: حديث ملازم أحسن من حديث بسرة، وما رجع به حديث بسرة من أنه ناسخ؛ لأن طلقاً قدم على النبى - صلى الله عليه وسلم - فى أول سنن الهجرة وهو يبنى للمسجد، وكان - صلى الله عليه وسلم - يقول: "قربوا اليماني من الطين فإنه من أحسنكم له مساً" ومتن حديث بسرة رواه أبو هريرة وهو متأخر الإسلام، فغير لازم؛ لأن ورود طلق إذ ذاك ثم رجوعه لا ينفى عوده بعد ذلك. فتح القدير ٥٥/١.

(١) راجع: شرح فتح القدير ٥٥/١، للتقرير وللتحبير ٢٩٦/٢.

(٢) راجع: التقرير وللتحبير على تحرير الإمام الكمال بن الهمام ٢٩٦/٢.

(٣) راجع: أصول السرخسى ٣٦٨/١.

كما قال في المبسوط: وحديث بسرة لا يكاد يصح، فقد قال يحيى بن معين: ثلاث لا يصح فيهن حديث عن رسول الله - ﷺ - منها هذا.

وما بال رسول الله - ﷺ - لم يقل هذا بين يدي بسرة، وقد كان رسول الله - ﷺ - أشد حياء من العذراء في خدرها^(١).

المطلب الثاني

الجهر بالبسملة في قراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية

الجهر بسورة الفاتحة مشروع بالاتفاق في الصلوات الجهرية.

أما البسملة ففيها خلاف بين الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد^(٢).

أما الإمام مالك^(٣): فإنه يكره عنده الإتيان بالبسملة في الغرض، سواء كان المصلي إماماً أو غيره، سراً أو جهراً، لأنها عنده ليست آية من القرآن إلا في سورة النمل^(٤).

(١) راجع: المبسوط ٦٦/١، وراجع: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٤، بدائع الصنائع ٣٠/١، مفتاح الوصول لابن التلمساني ص ١٣، كشف الاسرار للبخاري ١٨/٣، المستصفى ١٧١/١، ١٧٢، البحر المحيط ٢٥٧/١، أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٢٣٤، مناقب الإمام الشافعي للرازي ص ٤٣٨.

(٢) هو الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، أحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب، توفي سنة ٢٤١هـ. راجع: تاريخ بغداد ٤١٥/٤.

(٣) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، إمام دار الهجرة وأحد المذاهب الأربعة، توفي سنة ١٧٩هـ. راجع الأعلام ١٢٨/٦، شذرات الذهب ٢٨٩/١.

(٤) راجع: الشرح الكبير مع حاشية للسوقي ١٢١/١.

- فذهب الشافعي: إلى أن المصلي صلاة جهرية يجهر
ببسم الله الرحمن الرحيم - فيها، كما يجهر ببقية الفاتحة.
واستدل لذلك:

- بما روى عن ابن عباس^(١) - أن النبي - ﷺ -
جهر ببسم الله الرحمن الرحيم^(٢).

- وبما روى عن علي بن أبي طالب - ﷺ - قال كان
رسول الله - ﷺ - يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في
السورتين جميعاً^(٣)،^(٤).

وذهب الإمام أبو حنيفة، والإمام أحمد إلى أنه يسر بها
واحتجوا لذلك: بما روى عن أنس^(٥) - ﷺ - قال: صليت خلف
رسول الله - ﷺ - وخلف أبي بكر وعمر وعثمان -رضى الله
عنهم- فلم أسمع أحداً منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم^(٦).

وردوا الحديث الذي احتج به الشافعي: بأنه خبر واحد
فيما تعم به البلوى، فلا يقبل؛ وذلك لأن القراءة في الصلاة من

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب -رضى الله عنهما- أبو العباس الهاشمي
بن عم رسول الله - ﷺ - توفي سنة ٦٨هـ. راجع: الإصابة ٤/١٤١، تذكرة الحفاظ
٤٠/١، ٤١.

(٢) راجع: سنن الدار قطنى ٣٠٤/١.

(٣) راجع: سنن ابن ماجه ٢٦٧/١، سنن الدارقطني ٣٠٢/١.

(٤) راجع: حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلى ١/١٤٨، ١٤٩، مناقب الإمام
الشافعي للرازي ص ٥٠٦، فتح القدير ١/٢٩١، ٢٩٢. تخريج الفروع على الأصول
للزنجاني ص ٦٥، ٦٦.

(٥) هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم أبو حمزة الأنصاري
الخيرجي، خادم رسول الله - ﷺ -، توفي سنة ٩٢هـ وقيل ٩٣هـ. راجع: الإصابة
٨٤/١، تنكره للحافظ ٤٤/١.

(٦) راجع: سنن النسائي ١٣٥/٢، سنن ابن ماجه ٢٦٧/١.

الأمر المشهور، التي يطلع عليها العدد الكثير، فلو كانت السنة الواردة في الجهر بالتسمية صحيحة لا شتهرت روايتها، ونقلها الكثير من الرواة، وصارت مشهورة، فإذا لم تشتهر كان ذلك دليلاً على عدم صحتها^(١).

قال في العناية شرح الهداية:

فإن قيل: خبر الإخفاء بالتسمية مما تعم به البلوى كحديث مس الذكر، فإن الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة ثلاث في كل يوم وليلة، فلو كان هذا الخبر ثابتاً في الصدر الأول لا شتهر، ولو اشتهر لما بقي الاختلاف في الصدر الأول، ولما بقي الاختلاف فيه مع عموم البلوى دل على زيافته.

اجيب: بأن الأحاديث التي تدل على ثبوت الجهر وتوجب الاختلاف قد ذكرنا تأويلها

بأنها محمولة على التعليم، كما شرع الجهر بالتكبير للإعلام، وكما روى عن عمر - رضي الله عنه - أنه جهر بالثناء بعد التكبير للتعليم^(٢).

والصواب أن يقال: هذا الاعتراض ساقط بالمعارضة، فإن لنا أن نقول خبر الجهر بالتسمية أيضاً مما تعم به البلوى^(٣).

(١) راجع: كشف الاسرار للبخاري ١٨/٣، أصول السرخسي ٣٦٨/١، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٤، ٦٥، فتح القدير ٢٩١/١، ٢٩٢، أصول الفقه الإسلامي لذكى الدين شعبان ص ٦٥، أصول الفقه لمحمد ذكريا البرديسي ص ٢٠٤، أصول الفقه لبدان أبو العنين بدران ص ٩٣.

(٢) راجع: العناية شرح الهداية ٢٩٢/١.

(٣) راجع: العناية ٢٩٢/١.

المطلب الثالث

رفع اليدين عند الركوع والرفع منه

ذهب الشافعي أحمد ومالك في المشهور عنه: إلى أن المصلي يرفع يديه عند الركوع والرفع منه، كما يفعل ذلك عند تكبير الإحرام^(١).

واستدلوا لذلك: بما روى عن بن عمر قال: رأيت رسول الله - ﷺ - إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه، وكان يفعل ذلك حتى يكبير للركوع، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع، ويقول: سمع الله لمن حمده، ولا يفعل ذلك في السجود^(٢).

وذهب الإمام أبو حنيفة، وأصحابه، وجماعة من أهل الكوفة: إلى عدم الرفع إلا عند تكبيرة الإحرام^(٣).

واستدلوا على ذلك: بحديث بن مسعود: أنه قال: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله - ﷺ - فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة^(٤).

وقد ورد في ذلك كلام كثير، ولكن الشاهد فيه أنهم لم يعملوا بحديث بن عمر في ذلك؛ لأنه من باب من تعم به البلوى، فكان من حقه أن يشتهر، ولم يشتهر^(٥).

(١) راجع: الأم ٢٣٢/٧، مغنى المحتاج ٤٣٥/١، المغنى لابن قدامة ٤٣٥/١ وما بعدها

(٢) راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢١٩/٢، صحيح مسلم بشرح النووي ٩١/٤، سنن الترمذي ٣٦-٣٥/١.

(٣) راجع: شرح فتح القدير ٣١٠/١.

(٤) راجع: سنن الترمذي ٤٠/١.

(٥) راجع: كشف الأسرار للبخاري ٧٨٤/٣، أصول السرخسي ٣٦٩/١.

المطلب الرابع

ثبوت رؤية هلال رمضان بشهادة الواحد

إذا كان يوم التاسع والعشرين من شهر شعبان: فعلى الناس أن يطلبوا هلال رمضان؛ لأداء ما فرض عليهم.

فإذا رأى الهلال جماعة يستحيل اتفاقهم على الكذب في العادة فلا خلاف في ثبوت رمضان بهذه الرؤية.

كما ذهب أكثر أهل العلم إلى أن من أبصر هلال شهر رمضان وحده لزمه الصيام، عدلاً كان أو غير عدل، شهد عند الحاكم أو لم يشهد، قبلت شهادته أوردت.

وقال عطاء^(١) بن أبي رباح والحسن وابن سيرين وأحمد - في رواية - إنه لا يلزمه الصوم إلا في جماعة الناس^(٢). هذا في حق نفسه.

والذي يهمنا هنا - في حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى - ما هو في حق غيره: فهل تقبل شهادة الواحد في ثبوت رؤية هلال شهر رمضان؟

اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال ثلاثة:

القول الأول: ذهب الشافعي - في أصح القولين - وأحمد في أظهر الروايتين: إلى أنه يقبل في هلال رمضان قول واحد عدل، ويثبت الصيام بقوله.

(١) هو عطاء بن أبي رباح بن صفوان الجندی اليمامي، نزيل مكة ومفتيها، توفي سنة ١١٤ هـ. راجع: تذكرة الحفاظ ٩٨/١، طبقات ابن سعد ٤٦٧/٥.

(٢) راجع: المغني لابن قدامة: ١٥٦/٣، المنتقى للباقي ٣٩/٢، بداية المجتهد لابن رشد ٢٨٥/١، بدائع الصنائع ٨٠/٢، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ٦٠٠/٢.

واستدلوا لذلك:

- بما روى عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال تراءى الناس الهلال، فأخبرت النبي - ﷺ - إنني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه^(١).

- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: جاء أعرابي إلى النبي - ﷺ - فقال: إنني رأيت الهلال فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم قال: يا بلال^(٢): أذن في الناس فليصوموا^(٣) غداً.
وجه الدلالة:

أن الرسول - ﷺ - صام وأمر بالصوم استناداً إلى إخبار واحد برؤية الهلال، فلو لم تثبت رؤية هلال رمضان بقول الواحد ما فعل الرسول - ﷺ - هذا.

اعترض على وجه الاستدلال: باحتمال أن لا يكون قد شهد عند النبي - ﷺ - غيرهما، أو شهد غيرهما، ومع هذا الاحتمال لا يصح الاستدلال.

أجاب الإمام الشوكاني بقوله: وأما التأويل بالاحتمال المذكور فتعسف وتجويز، لو صح اعتبار مثله لكان مفضياً إلى طرح أكثر الشريعة^(٤).

(١) راجع: سنن أبي داود ٣٠٢/٢، سنن الدارقطني ١٥٦/٢.

(٢) هو سيدنا بلال بن رباح الحبشي، مؤذن رسول الله - ﷺ - ولأحد السابقين إلى الإسلام، توفي سنة ٢٠هـ. راجع: الإصابة ١/١٦٥، الاستيعاب ١/١٤١.

(٣) راجع: سنن الدارقطني ١٥٦/٢، سنن أبي داود ٣٠٢/٢، نيل الأوطار ٤/٢٢١.

(٤) راجع: الأم ٢/١٤٠، روضة الطالبين ٢/٢٠٧، ٢٠٨، نيل الأوطار ٤/٢٢٢.

القول الثاني:

لا تثبت رؤية الهلال إلا بشهادة اثنين عدلين فأكثر. وهو المشهور من مذهب المالكية، وبه قال الليث^(١) والأوزاعي^(٢) وروى عن عثمان بن عفان.

واستدلوا لذلك بالسنة والمعقول:

أما السنة:

فما روى عن الحارث بن حاطب قال: عهد إلينا رسول الله - ﷺ - أن ننسك للرؤية فإن لم نره وشهد شاهد عدل نسكنا بشهادتهما^(٣).

وجه الاستدلال: هنا ظاهر، حيث رتب الصوم والفطر على شهادة شاهدين بالرؤية.

أما المعقول: فهو القياس على رؤية هلال شوال. دفع هذا الاستدلال: بأنه بعد التسليم بصحة الحديث وأنه وارد في رؤية هلال رمضان، فهو يدل بطريق المنطوق على قبول شهادة العدلين في رؤية الهلال، ويدل بطريق المفهوم على أن الواحد لا يقبل قوله في رؤية الهلال، وحجية المفهوم محل خلاف بين العلماء.

(١) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث المصري، توفي سنة ١٧٥هـ. راجع: البداية والنهاية ٦٧٤/٥، تهذيب التهذيب ٤٥٩/٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، الدمشقي، من فقهاء المحدثين، ومن تابع التابعين، توفي سنة ١٥٧هـ. راجع: البداية والنهاية ١١٥/١٠، تهذيب الأسماء واللغات ٢٩٨/١.

(٣) راجع: سنن الدارقطني ١٦٧/٢، سنن أبو داود ٣٠١/٢، نيل الأوطار ٢٢٤/٤.

- وعلى فرض أن هلال شوال لا يثبت إلا باثنين نفرق بين رمضان وشوال، لأن في رؤية هلال رمضان دخول في الفريضة وفي رؤيه هلال شوال خروج من الفريضة فكان في الأول الاقتصاد على واحد احتياطاً لفرضية الصوم، ولهذا لم يجز في شوال^(١).

القول الثالث:

وهو يرى التفرقة بين حالى الصحو والغيم، وأصحاب هذا القول هم الحنفية.

فإن كان الجو صافياً، وليس هناك ما يمنع من رؤية الهلال من سحاب أو غبار ونحوهما، فلا يقبل قول الواحد في رؤية الهلال؛ لأن ظاهر الحال هنا يكذبه.

قلت: وهم في هذا عاملون بأصلهم: وهو رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى.

ويوجهون ذلك فيقولون: لأنه إذا كان هناك جماعة متساوون في الرؤية، والاحتياج إليه، والاهتمام به، ولم يحل بينهم حائل، فالظاهر أن يرى الهلال أكثر من واحد، فإذا لم يره إلا واحد كان مخطئاً أو كاذباً.

هذا بخلاف ما إذا كان الجو غير صاف: بأن كان هناك غيم أو سحاب ونحوهما مما يمنع الرؤية عادة، فإنه يجوز أن ينفرد بالرؤية واحد^(٢).

(١) راجع: بداية المجتهد لابن رشد ٢٨٤/١، المنتقى للباجي ٣٦/٢، الشرح الكبير للدردير ٥٠٩/١، ٥١٠، الفقه الإسلامى وأدلته للزحيلي ٥٩٩/٢ وما بعدها.

(٢) راجع: للهادية المرغيناني ١٢١/١، الاختيار لتعليل المختار ١٦٩/١ وما بعدها بدائع الصنائع ٨٠/٢، الفقه الإسلامى وأدلته للزحيلي ٥٩٨/٢، ٥٩٩.

قال فى بدائع الصنائع: خبر الواحد العدل إنما يقبل فيما لا يكذبه الظاهر^(١).

وقال صاحب الهداية: وإذا كان بالسمااء علة. قبل الإمام شهادة الواحد العدل فى رؤية الهلال، رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً، لأنه أمر دينى فأشبهه رواية الأخبار ثم قال: وإذا لم تكن بالسمااء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير، يقع العلم بخبرهم؛ لأن التفرد بالرؤية فى مثل هذه الحالة يوهم الغلط، فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعاً كثيراً.

بخلاف ما إذا كان بالسمااء علة، لأنه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فيتفق للبعض النظر^(٢).

المطلب الخامس

ثبوت خيار المجلس فى عقد البيع

إذا تم الإيجاب والقبول فى مجلس العقد، وتفرق المتبايعان بأقوالهما، ولم يتفرقا بأبدانهما، فهل يثبت لهما خيار المجلس؟
اختلف العلماء فى ذلك على رائيين:

الرأى الأول: يثبت لهما خيار المجلس، وهو لجمهور العلماء: منهم الشافعى، وأحمد، وابن حزم^(٣).

(١) راجع: بدائع الصنائع ٨٠/٢.

(٢) راجع: الهداية للمرغينانى ١٢١/١.

(٣) راجع: الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع ٧٨/٢، المحلى لأبن حزم ٣٦٢/٨، حاشيتا قليوبى وعميرة ١٩٠/٢، المغنى لأبن قدامة ٥٦٣/٣.

واستدلوا لذلك بأدلة
منها:

- ما روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله
- قال: المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه
مالم يتفرقا، إلا بيع الخيار^(١).

وجه الاستدلال:

وجه الدلالة من هذا الحديث: هو أن النبي - ﷺ - أثبت
للمتبايعين الخيار في المبيع بعد البيع إلى التفرق؛ لأنهما لا يكونان
متبايعين إلا وقد وقع البيع منهما، والمتبادر من التفرق: إنما هو
التفرق بالأبدان، لا بالأقوال، والتبادر من أمارات الحقيقة.

بل في رواية أخرى عن ابن عمر - رضي الله عنهما -
أنه كان إذا بايع رجلاً وأراد أن لا يقبله - أي لا يفسخ البيع -
قام فمشى هنيهة ثم رجع^(٢).

وفي هذا دليل على أن التفرق بالأبدان لا بالقول^(٣).

الرأى الثانى: لا يثبت خيار المجلس، بل متى تفرق المتبايعان
بالقول فلا خيار إلا ما شرط.

بمعنى: أن عقد البيع ينعقد لازماً إذا تمت الصيغة
بالإيجاب والقبول. وهو لفقهاء الحنفية والمالكية.

(١) راجع: الموطأ ٦٧١/٢، نيل الأوطار ٢٩٠/٥.

(٢) راجع: صحيح مسلم ١٧٥/١٠، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٣٢٦/٤.

(٣) راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٥/١٠.

واستدلوا لذلك بأدلة.

منها:

- قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ" ^(١).

وقوله تعالى: "وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ" ^(٢).

ووجه الاستدال:

أن البيع قبل التفريق، أو التخاير يصدق عليه أنه عقد، وأنه عهد، فيكون واجب الوفاء، ولا يكون كذلك إلا إذا كان لازماً.

أجيب عن ذلك: بأن الآية مطلقة وقد قيدها حديث ابن عمر الثابت عن رسول الله - ﷺ - ^(٣).

قلت: إلى غير ذلك من الأدلة التي لم تسلم من الدفع والرد.

ولكن الشاهد في هذا الفرع: هو أن الحنفية ردوا حديث ابن عمر الذي استدل به الجمهور ولم يعملوا به، وذلك لأنه ورد خبراً واحداً في مسألة تعم بها البلوى، على ما قال ابن التلمساني في مفتاح الوصول، والزنجاني ^(٤) في التمهيد ^(٥).

وكذلك فعل المالكية: حيث ردوا خبر ابن عمر في هذا، ولكن ليس لكونه وارداً في مسألة تعم بها البلوى، فهم يقولون بحجيته، كما سبق، وإنما لمخالفته لعمل أهل المدينة ^(٦).

^(١) من الآية (١) من سورة المائدة.

^(٢) من الآية (٣٤) من سورة الاسراء.

^(٣) راجع: الهداية ٢٠/٣، بدائع الصنائع ٢٢٨/٥، المنتقى للباي ٥٥/٥، بداية المجتهد ١٧١/٢، المحلى لابن حزم ٣٦٨/٨.

^(٤) هو محمود بن أحمد الزنجاني، ابو المناقب، الشافعي، من مؤلفاته: تخريج الفروع على الأسور، توفي سنة ٦٥٦هـ، راجع: الأعلام ١٦١/٧، الفتح المبين ٧٠/٢.

^(٥) مفتاح الوصول إلى علم الأصول ص ١٣، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٦.

^(٦) راجع: بداية المجتهد ١٧١/٢.

الخاتمة

بعد حمد الله الذى تتم بنعمته الصالحات، وشكر القدير
العاصم من الزلات.

فهذا هو بحثى، الذى بذلت فيه قصارى جهدى.
وقد استبان منه:

أن المراد "بعموم البلوى" ما تمس الحاجة إليه فى عموم
الأحوال، وينتشر وقوعه بحيث يعسر الاستفناء عنه ويعسر
الاحتراز منه إلا بمشقة زائدة.

أن خبر الواحد فيما تعم به البلوى مردود عند عامة
الحنفية، مقبول عند غيرهم.

أن خبر الواحد فيما تعم به البلوى له أثر كبير فى الفروع
الفقهية على ضوء ما ورد من أقوال العلماء فى خبر الواحد فيما
تعم به البلوى.

والله أسأل أن يوفق الجميع إلى ما فيه رضاه عنهم، حتى
يسعدوا فى دينهم، ويفوزوا فى آخرهم، وأن يتغمد علماء هذه
الأمة ومجتهديها بعظيم رحماته، ويسكنهم فسيح جناته، فقد تركوا
لنا تراثاً عزيزاً غالياً، كان بمثابة مشاعل الهدى على الطريق.

كما أسأله أن يوفقنا إلى خدمة شريعته، ويلهمنا الصواب
فإنه نعم الموفق والمعين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أهم مراجع البحث

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أثر اختلاف الأصوليين في اختلاف الفقهاء، د/ مصطفى سعيد الخن، ط، مؤسسة الرسالة.
- ٣- إرشاد الفحول، محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، ط. محمد علي صبيح.
- ٤- أصول السرخسي، شمس الأئمة: محمد بن أحمد السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ، ط. دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٥- أصول الفقه، محمد أبو النور زهير، ط. دار الطباعة المحمدية.
- ٦- أصول الفقه أ.د/ ذكي الدين شعبان. ط. دار نافع للطباعة والنشر.
- ٧- أصول الفقه أ.د/ بدران أبو العنين بدران، ط. دار المعارف ١٩٦٩م.
- ٨- أصول الفقه للشيخ محمد الخضري، ط. دار الفكر ١٤٠٩هـ.
- ٩- إعلام الموقعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، ط. مطابع الإسلام بالقاهرة.
- ١٠- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الأمدي المتوفى سنة ٦٣١هـ، ط. محمد علي صبيح بمصر.

١١- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار
فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار. الإمام الحافظ
أبى عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر
الأندلسى، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ط. دار الوعى، حلب -
القاهرة.

١٢- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعى. جلال
الدين السيوطى.

١٣- البحر المحيط، محمد بن بهادر بن عبد الله، التركى،
المصرى، الزركشى، المتوفى سنة ٧٩٤هـ، ط. دار
الصفوة للطباعة والنشر بالغردقة ومراجعة د/ عبد الستار
أبو غدة، والشيخ عبد القادر عبد الله الغانى.

١٤- البرهان فى أصول الفقه، إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد
الله الجوينى المتوفى سنة ٤٧٨هـ، ط. دار الأنصار
بالقاهرة تحقيق د/ عبد العظيم الديب.

١٥- التقرير والتحرير، محمد بن محمد بن حمد بن حسن
الحلبى، المتوفى سنة ٨٧٩هـ، ط. دار الكتب العلمية،
بيروت.

١٦- العدة فى أصول الفقه، أبو يعلى: محمد بن الحسين الفراء
القاضى الحنبلى، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق د/ أحمد بن
المباركى، ط. الرياض بالسعودية.

١٧- المبسوط: شمس الأئمة، محمد بن أحمد السرخسى، ط.
دار المعرفة - بيروت.

- ١٨- المحصول في علم الأصول، الفخر الرازي، محمد بن عمر الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، ط . دار الكتب العلمية.
- ١٩- المستصفى من علم الأصول للغزالي، أبو حامد: محمد بن حمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ، طبع مع فواتح الرحموت، ومسلم الثبوت، ط . المطبعة الأميرية.
- ٢٠- الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي، المتوفى سنة ١٧٩هـ، ط . مكتبة المتنبى.
- ٢١- بحوث في السنة المطهرة للأستاذ الدكتور/ محمد محمود فرغلي، ط . دار الكتاب الجامعي ١٤٠٢هـ.
- ٢٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد، محمد بن أحمد بن رشد، المتوفى سنة ٥٩٥هـ، ط . مصطفى الحلبي.
- ٢٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، ط . دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦هـ.
- ٢٤- بذل النظر في الأصول، الإمام محمد بن عبد الحميد الأسمندى المتوفى سنة ٥٥٢هـ، ط . مكتبة دار التراث بالقاهرة، تحقيق وتعليق د/ محمد زكي عبد البر.
- ٢٥- تيسير التحرير، محمد أمين، المعروف بادشاه الحسيني الحنفى، ط . مصطفى البابي الحلبي.
- ٢٦- حاشيتا قليوبى وعميرة على شرح الجلال المحلى، ط/ عيسى الحلبي.

- ٢٧- حاشية الدسوقي للعلامة شمس الدين محمد عرفة الدسوقي
على الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدردير، ط . دار
إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.
- ٢٨- رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته
د/ صالح بن عبد الله بن حميد، ط . دار الإستقامة
١٤٠٤هـ، الطبعة الثانية.
- ٢٩- روضة الطالبين وعمدة المفتين أبو زكريا يحيى بن شرف
النووى، ط . دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٠- سنن أبي داود .. الحافظ، سليمان بن الأشعث السجستاني،
المتوفى سنة ٢٧٥هـ.
- ٣١- سنن الترمذى/ أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذى،
المتوفى سنة ٢٩٧هـ.
- ٣٢- شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ... شمس الدين،
محمد بن أحمد المحلى المتوفى سنة ٨٦٤هـ، ط . المطبعة
الأزهرية المصرية.
- ٣٣- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب عضد الدين، عبد
الرحمن ابن أحمد الإيجى المتوفى سنة ٧٥٦هـ، ط/ مكتبة
الكليات الأزهرية.
- ٣٤- شرح الكوكب المنير المسمى (بمختصر التحرير) ...
محمد بن أحمد المعروف بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ،
ط/ دار الفكر بدمشق.

٣٥- شرح اللمع فى أصول الفقه ... أبو إسحاق: إبراهيم بن على الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ، تحقيق د/ عبد المجيد تركى، ط . دار الغرب الإسلامى.

٣٦- شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول ... شهاب الدين أبو العباس ... أحمد بن إدريس القرافى، المتوفى سنة ٦٨٤هـ، ط . شركة الطباعة الفنية المتحدة.

٣٧- شرح فتح القدير ... كمال الدين: محمد بن عبد الواحد بن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ، طبع مع شرح العناية، ط/ مصطفى الحلبى.

٣٨- صحيح مسلم بشرح النووى ... أبو الحسين: مسلم بن الحجاج النيسابورى، المتوفى سنة ٢٦١هـ، ط . دار الريان.

٣٩- فتح البارى شرح صحيح البخارى ... الحافظ: أحمد بن على بن حجر العسقلانى، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط . دار الريان.

٤٠- كشف الأسرار على أصول البزدوى ... علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى، المتوفى سنة ٧٣٠هـ، ط . دار الكتاب العربى، بيروت.

٤١- ميزان الأصول فى نتائج العقول للسمرقندى، ط .

٤٢- الوجيز فى أصول الفقه للإمام يوسف بن الحسين الكراماستى، المكتب الثقافى للنشر والتوزيع ١٩٩٠م، طبعة أولى.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧٧٧	المقدمة:
٧٨١	المبحث الأول: فى تعريف خبر الواحد لغة واصطلاحاً
٧٨٢	المطلب الأول: تعريف الخبر لغة
٧٨٤	المطلب الثانى: تعريف الواحد لغة
٧٨٥	المطلب الثالث: تعريف خبر الواحد اصطلاحاً
٧٨٩	المبحث الثانى: حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى
٧٨٩	المطلب الأول: بيان ضابط عموم البلوى
٧٩٧	المطلب الثانى: فى أقوال العلماء، وتحقيق مذهب الحنفية
٧٩٧	- أقوال العلماء
٨٠٣	- تحقيق مذهب الحنفية
٨٠٥	المطلب الثالث: فى الأدلة
٨٠٥	أدلة المثبتين
٨٢٣	- أدلة النافين
	المبحث الثالث: تطبيقات فقهية لبيان أثر الخلاف فى حجية
٨٣١	خبر الواحد فيما تعم به البلوى فى اختلاف الفقهاء
٨٣١	المطلب الأول: نقض الوضوء بمس الذكر
٨٣٤	المطلب الثانى: الجهر بالبسملة فى قراءة الفاتحة فى الصلاة ..
٨٣٧	المطلب الثالث: رفع اليدين عند الركوع والرفع منه
٨٣٨	المطلب الرابع: ثبوت رؤية هلال رمضان بشهادة الواحد
٨٤٢	المطلب الخامس: ثبوت خيار المجلس فى عقد البيع
٨٤٥	الخاتمة:
٨٤٦	مراجع البحث
٨٥١	فهرس الموضوعات